مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 13 كانون الثاني 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- رئيس الأركان كوخابي: إذا لم يبق الجيش "أخلاقيا" القادة سيقولون إنهم لن يخدموا

- يئير لبيد يكتب: هناك دول حدثت فيها أمور مماثلة- كما يحدث الآن هنا– وانهارت كليا

- الشرطة تستعد للمظاهرة مع سيارات رش المياه ومعدات لتفريق المتظاهرين والمفتش العام لأفراد الشرطة: استوعبوا المظاهرة

- منظمة المعاهد الدينية: سنوقف تجنيد طلابنا في البحرية بسبب تعيين ضابطة

- مردخاي كرمنيتسر يكتب: القاضية حيوت كشفت الحقيقة حول الأكاذيب.. الهدف هو القوة غير المحدودة

- تسجيلات تكشف خطة افي معوز المسؤول عن التعليم اللامنهجي: تحويل إسرائيل لدولة شريعة يهودية

معاريف:

- رئيسة المحكمة العليا: الخطة لتدمير الجهاز القضائي

- القاضية حيوت: من يدعي أن الأغلبية لديهم صكوك لفعل ما يريدون يحمل فقط اسم الديمقراطية

- الاحتجاج على الخطة: آلاف من المتظاهرين من بينهم سياسيون ومحامون سيشاركون في المظاهرة

- الشرطة تحذر من الإخلال بالنظام العام

- بن كسبيت يكتب: الفرصة الأخيرة لإنقاذ الجهاز القضائي

- أصيب بصعقة البرق وقتل في كيبوتس معقان

- التوتر في الضفة: قتل فلسطينيين برصاص الجيش

- اعتقال شابة فلسطينية في ساعات الليل لأنها صفعت شرطية في حرس الحدود خلال عملية هدم بيوت في منطقة الخليل

يديعوت احرونوت:

- رئيسة المحكمة العليا استير حيوت في هجوم غير مسبوق على خطة إصلاح الجهاز القضائي: "هذه خطة لتحطيم الجهاز القضائي"

- في خطاب مطول ومفصل لم يلق مثله من قبل أي رئيس للمحكمة العليا... انتقدت بشدة خطة حكومة نتنياهو لإضعاف المحكمة العليا: في العام 75 لإقامة إسرائيل ستذكر أن هويتها الديمقراطية قد تلقت ضربة قاضية

- وزير القضاء الإسرائيلي سارع بالرد: هذه دعوة لإشعال الشارع

- الرئيس الإسرائيلي السابق ريفلين: السيطرة على الجهاز القضائي وممنوع أن نتصرف من منطلق الانتقام

- ناحوم برنع يكتب: الحرب على الديمقراطية

- سيما كدمون: يوجد قاضيات في القدس... القاضية حيوت هي الحصن الأخير للدفاع عن القضاء

- هجوم غير مسبوق على خطة وزير القضاء من المستشارة القانونية للحكومة جالي مياره بهراف: الهدف تجاهل الاستشارة القانونية من المستشار القانوني

- المعارضون للخطة الإصلاحية سيتظاهرون غدا في تل أبيب

- رئيس الأركان المنتهية ولايته قريبا: الجيش المسؤول عما يحدث في الضفة وهكذا يجب أن يبقى

- حرس الحدود في الضفة تحت سيطرة بن غبير... سلسلة القيادة يجب المحافظة عليها في الساحة وقائد الجيش هو القائد الميداني

تايمز أوف اسرائيل:

.حايوت: خطة التعديل القضائي "ضربة قاضية للديمقراطية الإسرائيلية"

. نواب ومدعون عامون سابقون يحذرون من خطر خطة الحكومة لإصلاح جهاز القضاء

* * *

عين على العدو الجمعة 13-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل فلسطينيين اثنين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **كوخافي في مقابلة مع إذاعة الجيش"** :يحيى السنوار يفهم أن قنابلنا ومعلوماتنا الاستخباراتية ممتازة، وأننا نعرف مكان الأنفاق، وحتى لو قام بترميم تلك التي تضررت في حارس الأسوار، أو بنى أنفاقاً جديدة فسنجدها."
- **المتحدث باسم جيش العدو** :في ختام نشاط مشترك للشاباك والجيش وحرس الحدود في الضفة، ووحدة المستعربين، وبناء على معلومات استخباراتية، تم اعتقال محمد علاونة من سكان قباطية يشتبه في ضلوعه بأنشطة مسلحة والتخطيط لعمليات كما تم ضبط أسلحة.
- **المتحدث باسم جيش العدو"** :في ختام نشاط مشترك للشاباك واليمام والجيش، جرى اعتقال الناشط في عرين الأسود إياد شبارو 33 عاما من نابلس و4 آخرين، شبارو يشتبه في ضلوعه بعمليات إطلاق نار، كما تم ضبط سلاحين من نوع كارلو وعبوة ناسفة، خلال النشاط تعرضت القوات لإطلاق نار دون وقوع إصابات"، يذكر أن عرين الأسود أصدرت بياناً نفت فيه اعتقال أي من نشطائها.
- **القناة 14 العبرية** :تعمل السلطة الفلسطينية على إنشاء قرية فلسطينية في منطقة جبل عيبال في نابلس.
- **مكورريشون"** :مصلحة الضرائب الإسرائيلية" تقوم بتحويل عشرات الملايين من الشواكل من أموال السلطة الفلسطينية إلى عائلات قتلى العمليات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **كوخافي في مقابلة مع إذاعة الجيش"** :الجيش الإسرائيلي سينفذ جميع المهام الموكلة إليه من المستوى السياسي إذا أمر بمهاجمة إيران."
- **كوخافي يؤكد"** :نعمل مع الدول العربية في المنطقة على تعزيز خطط العمل، التعاون بيننا مرتفع للغاية، سواء في المجالات العملياتية أو في مجالات بناء القوة.."
- **معاريف** :تأجيل المكالمة الهاتفية المقررة اليوم بين "وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين" ونظيره الأوكراني "دميترو كولبا"، إلى يوم غد بناء على طلب الجانب الأوكراني.
- **مكورريشون** :استطلاع رأي جديد، معاداة ما يسمى بالسامية في الولايات المتحدة الأعلى منذ عقود.
- **كوخافي لإذاعة الجيش"** :الجيش بلور خلال العام المنصرم ثلاث خطط لشن هجوم في إيران، كضربة انتقامية، لتدمير المنشآت النووية الداعمة للمشروع النووي، ولو تعلق الأمر بدخول معركة كبيرة، فسندخل مواقع عسكرية وأصولاً إضافية إلى قائمة الأهداف، تمتلك إيران اليوم مواد مخصبة تكفي لإنتاج أربع قنابل نووية، أحذر تنظيم حزب الله من أن الجيش أعد خططاً هجومية له أيضاً، إذا قرر تصعيد الوضع."

الشأن الداخلي:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :بناء على النتائج التي توصلت إليها لجنة الخبراء حول سرقة الذخيرة من قاعدة "سديه تيمان" في 19 أكتوبر 2022 – تقرر اتخاذ إجراءات تأديبية بحق قائد لواء غفعاتي لمسؤوليته العامة عما حدث وتوجيه إنذار له، كما تقرر اتخاذ إجراءات أخرى ضد عدد من الضباط وإقالة آخرين.
- **القناة 13 العبرية** :قال وزير الأمن القومي في كيان العدو إيتمار بن غفير إنه سيطلب اليوم الجمعة من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إشراك الشاباك في التحقيقات مع فلسطيني الـ 48 خلال الفترة القريبة المقبلة تنفيذاً لبنود اتفاق الائتلاف بين عوتسما يهوديت والليكود.
- **القناة 12 العبرية** :الإعلان عن مصرع المستوطن الذي ضربته صاعقة برق شمال نتانيا.
- **موقع والا** :الرئيسة السابقة "للمحكمة العليا الإسرائيلية دوريت بينيش" تعقيباً على إصلاح ليفين القانوني:
- "هذا ليس إصلاحاً قانونياً، هذا انقلاباً للنظام، وخلال عقود من عملي أتيحت لي الفرصة للعمل مع جميع رؤساء الوزراء، لكنني لم أواجه مطلقاً مثل هذا الموقف القاسي تجاه النظام القانوني."

- **معاريف :**انتهت مناقشة المصادقة على خطط التظاهرات المرتقبة في تل أبيب وفي ختامها أمر مفوض الشرطة كوبي شبتاي بنشر المئات من قوات الشرطة وطالب بضبط النفس والتسامح واحتواء الاحتجاجات وأن تكون مهمتها فقط تأمين الحدث والحفاظ على النظام العام.
- **معاريف :**وزير الصحة نائب رئيس الوزراء "أرييه درعي" يتوصل إلى اتفاقات مع وزير المالية لزيادة سلة الأدوية في "إسرائيل" لعام 2023 بمقدار 100 مليون شيكل.
- **معاريف :**وزير الابتكار والعلوم والتكنولوجيا عضو الكنيست أوفير أكونيس يقرر تعيين غادي أريلي في منصب الرئيس التنفيذي للوزارة.
- **"إسرائيل اليوم :"**اجتماع بين وزير الجيش يوآف غالنت ووزير الإدارة المدنية بتسليل سموتريش ومنسق أعمال الحكومة غسان عليان، لنقل الصلاحيات لسموتريش.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **بيني غانتس" :**سأشارك مساء السبت في المظاهرة الضخمة التي ستجري في ساحة هبيما في تل أبيب، نوايا نتنياهو بالانقلاب على سيادة الشرطة، وانتهاك أبسط القيم ورفض التفاوض على اتفاقات واسعة، أمر خطير على إسرائيل، إنني أدعوكم للوصول لحاملي أعلام إسرائيل، والتصرف وفق القانون، دون تحريض، وعدم الانجرار إلى الاستفزازات."
- **يائير لابيد مخاطباً مفوض الشرطة" :**المتظاهرون هم أعظم محبي دولة إسرائيل ويجب معاملتهم على هذا الأساس، وأتوقع منك توجيه الشرطة لمعاملة المتظاهرين باحترام وبذل قصارى جهدهم للسماح لهم بالتعبير عن احتجاج مشروع."
- **عضو الكنيست ميراف ميخائيلي" :**أدعو مفوض الشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي إلى عدم إلحاق الأذى بالمتظاهرين الذين سيخرجون في احتجاجات."

* * *

مقالات

i24news: رئيس الأركان الإسرائيلي كوخافي: الجيش أعد خططًا لضرب إيران

كوخافي: "الجيش الإسرائيلي بلور خلال العام المنصرم ثلاثة برامج لشن هجوم في إيران، كضربة انتقامية، لا علاقة لها بالبرنامج النووي"

كشف رئيس أركان الجيش الاسرائيلي المنتهية ولايته الجنرال أفيف كوخافي عن أن الجيش بلور خلال العام المنصرم ثلاثة برامج لشن هجوم في إيران، كضربة انتقامية، لا علاقة لها بالبرنامج النووي، لتدمير المنشآت والمنشآت النووية الداعمة للمشروع النووي. واضاف انه ولو تعلق الأمر بدخول معركة كبيرة، فستدخل مواقع عسكرية وأصول اضافية الى قائمة الأهداف. جاء هذا بحسب ما نشرت هيئة البث الإسرائيلية باللغة العربية عن خطاب اخير القاه كوخافي قبل ترك منصبه.

وفي حديث مع وسائل الاعلام اليوم الجمعة قبيل مغادرته المنصب الاثنين المقبل أضاف ان إيران تمتلك اليوم مواد مخصبة تكفي لإنتاج أربع قنابل نووية - ثلاث بمستوى عشرين بالمائة وواحدة بمستوى ستين بالمائة. وفي شأن ذي صلة حذر منظمة حزب الله من أن الجيش أعد خططًا هجوية لها ايضًا، إذا قررت تصعيد الوضع. واضاف كوخافي "نحن نعمل في على امرين هامين - الأول هو تحديد موقع الصواريخ الايرانية لكي نقوم بيوم التنفيذ بضرب أكبر عدد ممكن منها. والأمر الثاني انشاء نظام دفاع جوي لتحييد هذه الصواريخ." واضاف اننا " نفترض افتراضًا عمليًا أن هجومًا في إيران قد يؤدي إلى حملة ضد إيران وحملة في المنطقة الشمالية، يشارك فيها حزب الله وربما يقودها". وقال قائد الجيش الإسرائيلي إن إسرائيل في هذه الحالة مستعدة لإعادة لبنان 50 عاماً إلى الوراء، إذا دخلت في حرب مع حزب الله اللبناني، لأنها لن تكتفي باستهداف التنظيم المسلح، وستضرب كل البنية التحتية اللبنانية.

واشارت المقابلة إلى أن أبرز الإنجازات التي يمكن أن يتفاخر بها كوخافي تكمن في منع إيران من إنشاء نسخة جديدة من ميليشيا حزب الله داخل سوريا.

* * *

i24news: بن غفير: سأطلب من رئيس الوزراء اقحام الشاباك في محاربة العنف والجريمة

"علينا أيضا تفعيل الشاباك بشكل مكثف، وسيتم القيام بذلك جنبًا إلى جنب مع نشاط الشرطة"

قال وزير الأمن القومي ايتمار بن جابر اليوم الجمعة "سأطلب من رئيس الوزراء خلال فترة وجيزة تنفيذ بنود اتفاق الائتلاف بين حزبي عوتسما يهوديت والليكود، والتي تسمح باستخدام الشاباك في محاربة العنف والجريمة. وأضاف أنه "بعد فحص عمل الشرطة وتقييم للشرطة الذين تضحي بأرواحها، علينا أيضا تفعيل الشاباك بشكل مكثف، وسيتم القيام بذلك جنبًا إلى جنب مع نشاط الشرطة. ولا مفر من تفعيل الشاباك ايضا في ظاهرة تتحول الى بلاء لهذه الدولة."

يُذكر أن الشاباك مفوض وفق القانون بمعالجة القضايا الأمنية، ولا يتم إقحامه عادة في التحقيقات الجنائية. وتم مؤخرا الاستعانة بخدمات الشاباك لفك لغز السطو الكبير على قاعدة للجيش شمالي البلاد ما أفضى إلى اعتقال المتورطين وغالبيتهم من النقب.

تهدف هذه الخطوة إلى مساعدة الشرطة في مكافحة الجريمة، على خلفية العنف المتزايد في جميع أنحاء البلاد. بناء على الاتفاق "الحكومة ستوعز إلى الشاباك بمساعدة شرطة إسرائيل في مكافحة الجريمة ذات الخلفية القومية ومنظمات الجريمة وكذلك عائلات الجريمة. وستخصص وحدة مخصصة في الشاباك لمصلحة الأمر". كما تم التوضيح في الاتفاق أن يتم التعاون الوثيق بين مكتب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي فيما يتعلق بتدخل الشاباك في القضايا الجنائية.

والمجتمع العربي في إسرائيل يشهد حالة فلتان أمني تشابكت خيوطه بين الجريمة الجنائية والجريمة ذات الخلفية القومية التي تجتمع حول استخدام السلاح وسط فوضى تقوم الشرطة بجهود حثيثة مؤخرا لمحاربتها واجتثاثها. وقد طُرح قبل اليوم موضوع استدعاء الشاباك للمساعدة في السيطرة على الجريمة المسلحة في المجتمع العربي والتي أزهقت خلال عام 2022 ما يزيد عن مائة قتيل .

* * *

ضابط إسرائيلي كبير لـi24NEWS : ضبطُنا للكبتاغون يضع علامة استفهام بوجود "موطئ قدم" إيراني في سيناء... ضابط إسرائيلي يكشف لـi24NEWS عن عملية عسكرية تنفذها إسرائيل منذ عام ويطلق عليها درع النقب

كشف ضابط إسرائيلي رفيع المستوى، في حديث خاص معi24NEWS ، أن من بين المخدرات التي أحبطت قواته تهريبها، على الحدود مع مصر في العام 2022 الماضي، هي الكبتاغون. أمر، يضع علامة استفهام، حول وجود "موطئ قدم" إيراني، في شبه جزيرة سيناء الصحراوية. وروى المقدّم غاي بسيون، قائد كتيبة "كركال" (هر عناق الأرض) الفاعلة على تلك الحدود لمراسلنا، أن تهريب الكبتاغون، عادة ما يصاحبه أعمال عنف، كإطلاق النار وما شابه، للتغطية على عملية التهريب .

والكبتاغون تسمية قديمة، لعقار نال براءة اختراع في ألمانيا، في أوائل الستينات من القرن الماضي. لكن تلك الحبوب، وأساسها الأمفيتامين المحفّز، باتت اليوم المخدّر الأول على صعيد التصنيع والتهريب، وحتى الاستهلاك، في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، بسبب رأسمالها الخفيف وأرباحها الكبيرة. ورغم الانقسامات في سوريا بين الحكومة السورية والمعارضة، إلا أن الكبتاغون يوحّد البلاد، وحوّلها إلى دولة مخدرات. وتُعد حبوب الكبتاغون، التي ارتبط اسمها بتنظيم داعش، أبرز الصادرات السورية، وتفوق قيمتها

كل قيمة صادرات البلاد القانونية، ويعود عليها بأرباح، تفوق حجم ميزانيتها بثلاثة اضعاف. وباتت سوريا مركزاً أساسياً، لشبكة تمتد إلى لبنان والعراق وتركيا، وصولاً إلى دول الخليج، مروراً بدول إفريقية وأوروبية .

وتتورّط أجهزة أمنية سورية، الدولة المعادية لإسرائيل، في تلك التجارة، وقد تكون أبرزها الفرقة الرابعة، التي تتبع ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري. وبحسب مصادر لـi24NEWS ، الفرقة لعبت دوراً أساسياً في حماية وتسهيل وتهريب الكبتاغون في حمص واللاذقية، وفي نقل الشحنات إلى مرفأي طرطوس واللاذقية. ويحصل مصنّعو الكبتاغون أحياناً، على المواد الأولية من الفرقة الرابعة، وتكون موضوعة أحيانا في أكياس عسكرية. وقد يكون لحزب الله اللبناني، دوراً في ذلك. ورغم ذلك، إلا أن بسيون، قال إنه لا يلاحظ وقوف "جهات معادية أمنيا"، وراء تهريب الكبتاغون. وأضاف "إنها جهات جنائية فقط". وتعد محاولات تهريب هذه الحبوب المنقوشة بحرفي "c" والتي تعرف بـ"أبو الهلالين"، ملف نقاش دائم بين الأردن وروسيا، نتيجة لتهريبها من قبل مسلحين موالين لإيران، من محافظة درعا جنوب سوريا، إلى محافظة إربد شمال الأردن. وقتل ضباط من حرس الحدود الأردني، في اشتباكات مسلحة، مع مهربي الكبتاغون، على الحدود .

"درع النقب"

وتخصص إسرائيل إمكانيات كبيرة، تخصصها لتأمين حدودها، حتى مع الدول التي تمتلك معها علاقات دبلوماسية رسمية وكاملة، كمصر والأردن. ويُسخّر الأمن أجهزة ضخمة، ويضع تحت تصرف قواته أدوات هائلة، لتأمين الحدود من عدو وخصم. الأول، أمني والثاني جنائي. يحترف التهريب بوجهيه: تهريب الأسلحة وتهريب المخدرات .

يقول المقدّم غاي بسيون " نمتلك قوات مشاة، وسلاح لجمع المعلومات الاستخباراتية، ومدرعات". ويدرك بسيون أن الحدود مع مصر طويلة، ويقول إن كل ما تفعله كتيبته، يصب في خانة "تأدية الواجب، والدفاع عن سيادة إسرائيل". وحول كيفية احباط التهريب، قال:" لدينا خطة أطلقنا عليها 'دفاع بألوان'، وهي تقسيم الحدود إلى مناطق، وكل منطقة لديها لون، يُمثّل مستوى التهديد والخطر في المنطقة". وتابع:" هناك العديد من العوامل، من تدريب القوات، حالة الطقس، معرفة التضاريس، المعلومات الاستخباراتية، وفي نهاية المطاف، نقوم بتجميع كل الحلقات في صورة واحدة وكاملة، كأحجية الصور المقطوعة، وبناء لوحة واحدة. وعندما نتحرك، نتحرك بقوة ."

أما الملازم أول عومير إلياهو، ضابط العمليات في منطقة "فاران" العسكرية المتاخمة للحدود مع مصر، فكشف عن عملية عسكرية إسرائيلية تدعى "درع النقب" بدأت قبل سنة، لتعزيز فرض السيادة الإسرائيلية، في المنطقة النائية. وقال إن العملية، تتم بالتنسيق والتعاون، بين كل قوى الأمن: من الجيش وحتى قوات الإطفاء، مرورا بالشرطة والاسعاف والحراس الأمنيين المدنيين، التابعين للبلدات الإسرائيلية، القريبة من

الحدود. مؤكدا أن حماية الحدود، يجري عبر ثلاث طبقات: الأول عبر كاميرات مراقبة، الثانية مُسيّرات، والثالثة قوات منتشرة ميدانيا في كمائن .

* * *

i24news: لابيد لمفوض الشرطة: "ارجو من الشرطة أن تحمي المتظاهرين ولا تستعد للتصدي لهم"

لابيد: "سيشارك في التظاهرة عشرات الالاف من النشطاء واعضاء المجتمع المدني والمواطنين المعنيين ومن بينهم ابنائي"

وجّه رئيس المعارضة ورئيس حزب يش عتيد يائير لابيد، أمس الخميس، رسالة إلى مفوض الشرطة كوبي شبتاي استعدادا للتظاهرة المزمعة في ساحة هايبيما في تل أبيب مساء السبت القادم . وكتب لابيد: "رأيت إعلان الشرطة بشأن" الخوف من الفوضى "في التظاهرة مساء السبت، وكذلك الأنباء حول تقييم الوضع الذي عقده الوزير بن غفير معكم استعدادًا للمظاهرة". كان مناسبا لك أن تبلغ الوزير بأنه لا توجد حاجة "لتقييم الوضع" استعدادًا لمظاهرة المواطنين الإسرائيليين الملتزمين بالقانون، الذين يخرجون للاحتجاج فقط في إطار حرية التعبير. سيشارك في التظاهرة عشرات الالاف من النشطاء واعضاء المجتمع المدني والمواطنين المعنيين ومن بينهم ابنائي." واضاف لابيد"ان دور شرطة إسرائيل هو حماية المواطنين والمتظاهرين وليس "الاستعداد لهم" وعدم استخدام أساليب مكافحة الشغب والتأكد من عدم استخدام القوة المفرطة ضدهم أثناء قيامهم بواجبهم المدني". وقال ان "هؤلاء المتظاهرون هم أعظم محبي دولة إسرائيل ويجب معاملتهم على هذا النحو. أتوقع منك توجيه الشرطة لمعاملة المتظاهرين باحترام وبذل قصارى الجهود للسماح لهم بالتعبير عن احتجاج مشروع. وان مهمتك هي التأكد من أن الشرطة ليست سياسية وليست تحت تصرف جانب واحد فقط من النظام السياسي، حتى لو كان هذا الجانب في السلطة الآن."

هذا وجرت مناقشة في مقر لواء تل أبيب للمصادقة على خطط التظاهرة المرتقبة في المدينة مساء السبت بمشاركة مفوض الشرطة شبتاي وقائد لواء تل أبيب .وفي عملية تأمين التظاهرة، سيتم نشر المئات من ضباط الشرطة تحت قيادة قائد المنطقة، وسوف يشاركون في تأمين الاحتجاج وتنظيم المرور والحفاظ على النظام.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: حايوت: خطة التعديل القضائي "ضربة قاضية للديمقراطية الإسرائيلية"

في خطاب غير مسبوق، نددت رئيسة المحكمة العليا بالإصلاح القانوني الحكومي المخطط، وقالت إنه سيقوض استقلال القضاء، ويسلم "شيكًا على بياض" للكنيست

بقلم جيريمي شارون

في خطاب استثنائي ألقته بسخط ولهجة حادة، دانت رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت خطة الحكومة الجديدة لإصلاح النظام القضائي والقانوني في إسرائيل بشكل جذري، قائلة إنها ستوجه "ضربة قاضية" للهوية الديمقراطية للبلاد. في حديثها مساء الخميس في حيفا، أعلنت حايوت أن التغييرات الشاملة في النظام القانوني ستقوض استقلال القضاء، وتعطي الكنيست "شيكًا على بياض" لتمرير أي تشريع يشاء – حتى في انتهاك للحقوق المدنية الأساسية – وتحرم المحاكم من الأدوات اللازمة لتكون بمثابة ضابط للسلطة التنفيذية.

وانتقد وزير العدل ياريف ليفين، الذي يقود الإصلاحات، خطاب حايوت، قائلا إنه يؤكد حججه بأنه قد تم تسييس نظام العدالة، ووبخها لانتهاكها قواعد القضاة الأخلاقية. لكن زعيم المعارضة يائير لبيد أعطى الدعم الكامل لحايوت، قائلاً إن المعارضة "ستقف إلى جانبها في النضال من أجل روح الدولة" ومحاولة "تفكيك" ديمقراطية إسرائيل.

وجاء خطاب حايوت، والإدانات التي تلته، على خلفية التوترات المجتمعية المتزايدة بشأن الإصلاحات القانونية المخطط لها، والعلاقات المتوترة بالفعل بين الحكومة والمؤسسات القانونية في البلاد. وقالت حايوت في مستهل كلمتها في مؤتمر جمعية القانون الجماهيري في إسرائيل إن "هذا هجوم جامح على النظام القضائي، وكأنه عدو يجب مهاجمته وإخضاعه". "هذه خطة لسحق نظام العدالة. إنها مصممة لتوجيه ضربة قاتلة لاستقلال القضاء وإسكاته"، تابعت. وإذا تم تطبيقه، "سيذكر العام الخامس والسبعين لاستقلال إسرائيل على أنه العام الذي تعرضت فيه الهوية الديمقراطية للبلاد لضربة قاتلة." ورفضت حايوت الحجج القائلة بأن خطط ليفين ضرورية لدعم إرادة الأغلبية، مؤكدة أنه على الرغم من أن حكم الأغلبية هو "مبدأ أساسي في لب النظام الديمقراطي"، إلا أن الديمقراطية هي أكثر بكثير من حكم الأغلبية. وقالت رئيسة المحكمة العليا إن "أي شخص يدعي أن الأغلبية التي انتخبت ممثليها في الكنيست تمنحهم +شيكًا على بياض+ ليفعلوا ما يحلو لهم، يذكرون اسم الديمقراطية عبثًا." وتابعت: "من أهم وظائف المحكمة في بلد ديمقراطي توفير

حماية فعالة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية في البلاد"، مضيفة أن استقلال المحاكم ضمانة حاسمة للحرية الفردية.

وأعلنت حايوت إنه "يضمن ألا يتحول حكم الأغلبية إلى استبداد الأغلبية." وتابعت بانتقاد على وجه الخصوص نية الحكومة لتمرير قانون تجاوز محكمة العدل العليا، والذي من شأنه أن يضعف إلى حد كبير من سلطة المحكمة العليا لإلغاء القوانين التي تعتبر أنها تنتهك الحقوق المدنية الأساسية.

وقالت رئيسة المحكمة إن "بند التجاوز المخطط يسمح للكنيست، بدعم من الحكومة، بسن قوانين من شأنها الإضرار بهذه الحقوق دون عوائق. في الواقع، ما نتحدث عنه هو تجاوز حقوق كل فرد في المجتمع الإسرائيلي." كما انتقدت حايوت خطة ليفين لمنع المحكمة العليا من استخدام اختبار "المعقولية" لتحديد ما إذا كانت القرارات الإدارية "معقولة" وتم اتخاذها مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة. وقدمت قائمة طويلة من الأمثلة التي استخدمت فيها المحكمة هذا المبدأ في الماضي لدعم الحقوق الهامة والدفاع عن المواطنين الإسرائيليين، بما في ذلك الحق في الحصول على الرعاية الحكومية، والحق في تأجير الأرحام للأزواج من مجتمع الميم، والحق في المراسم الدينية، والحق في حرية التعبير والتجمع، والتي أيدتها وأكدتها المحكمة العليا.

"بكلمات أخرى، إذا كانت قرارات الحكومة هي الكلمة الأخيرة وإذا تكون المحكمة بدون أدوات لأداء دورها – فلن يكون من الممكن ضمان حماية الحقوق في تلك الحالات التي تنتهك فيها السلطات الحكومية تلك الحقوق، من خلال تشريع أو قرار إداري يتجاوز المطلوب." وتابعت بإدانة التغييرات المخطط لها على لجنة الاختيار القضائية، والتي ستمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة في جميع المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا، على عكس النظام الأكثر توازناً الساري منذ عام 1953.

"المزاعم التي لا أساس لها من الصحة التي أثيرت ضد النظام الحالي لانتخاب القضاة تهدف إلى إخفاء السبب الحقيقي لهذه التغييرات – وهو الرغبة في إحداث تسييس كامل لتعيين القضاة في إسرائيل، عن طريق تشكيل لجنة لانتخاب قضاة حيث يكون للسياسيين أغلبية تلقائية"، قالت حايوت. كما أصرت على أن المحكمة استخدمت صلاحياتها في الإشراف القضائي بحذر وضبط نفس على مر السنين، مؤكدة على وجه التحديد أنها لم تستخدم اختبار المعقولية بشكل لا مبرر له كما ادعى ليفين وآخرون. وقالت حايوت إن "هذه ادعاءات كاذبة، والتغييرات المفصلة في الخطة ليست فقط غير ضرورية من أجل تحقيق التوازن بين أفرع الحكومة، ولكن تنفيذها هو ما سيؤدي إلى انتهاك خطير للتوازن الدقيق بينها."

وقالت إنه منذ إقرار قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته في عام 1992، والذي مهد الطريق لمراجعة قضائية موسعة، لم تتدخل المحكمة العليا في تشريعات الكنيست إلا في 21 مناسبة "من بين آلاف القوانين التي أقرها الكنيست أثناء هذه الفترة." وقالت حايوت إن المحاكم العليا في الولايات المتحدة وكندا وألمانيا استخدمت سلطاتها في المراجعة القضائية بشكل أكبر وألغت قوانين أكثر بكثير من المحكمة الإسرائيلية العليا. وتابعت: "نحن نتحدث عن إلغاء أدوات قانونية تابعة للجمهور، وموجودة من أجل الجمهور، وتستخدمها المحكمة لصالح الجمهور."

وأكدت حايوت أن السلطة القضائية الإسرائيلية استخدمت صلاحياتها في المراجعة القضائية "بشكل فعال ومسؤول"، وبذلك أوفت بدورها في العمل كمراقب فعال للسلطة التشريعية والتنفيذية. وأعلنت أن "خطة وزير العدل الجديدة ليست خطة لإصلاح نظام العدالة – إنها خطة لسحقه. ستضر بشدة باستقلال القضاة وقدرتهم على أداء دورهم بأمانة كموظفين عموميين. وبالتالي فإن عواقب هذه الخطة السيئة هي تغيير الهوية الديمقراطية للبلد" بشكل جذري.

ورد ليفين بشدة على انتقاد حايوت لإصلاحاته، واتهمها بالانحياز سياسياً إلى المعارضة. "يتضح أن هناك حزبًا آخر في إسرائيل – حزب لم يخوض الانتخابات قبل شهرين، حزب يضع نفسه فوق الكنيست، فوق الاستفتاء العام"، قال. "ما سمعناه هذا المساء يأتي مباشرة من +احتجاجات العلم الأسود+، وهي نفس الأجندة السياسية"، قال في إشارة إلى المتظاهرين المناهضين للفساد الذين يحتشدون بانتظام ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. "إنها نفس الصرخة لإشعال النار في الشوارع." لم نسمع حنكة سياسية. لم نسمع الحياد. لم نسمع موقفا قانونيا متوازنا. سمعنا كلام سياسيين، لإثارة المتظاهرين"، قال ليفين.

ومتحدثة في نفس المؤتمر، دانت المستشارة القانونية غالي باهراف-ميارا أيضًا مقترحات الحكومة لزعزعة النظام القضائي، لكنها تبنت نبرة أقل حدة من حايوت. وقالت باهراف-ميارا إن مقترحات ليفين ستخلق "نظامًا غير متوازن من الضوابط"، وأن "مبدأ حكم الأغلبية سيدفع القيم الديمقراطية الأخرى إلى الزاوية."

وقالت المستشارة القانونية أيضًا إن الحكومة لم تقدم التشريعات المختلفة لتنفيذ هذه الإصلاحات إلى مكتب المستشارة القانونية كما هو معتاد بالنسبة للتشريعات الحكومية. وقالت: "بصفتنا فقهاء يخدمون الجمهور، يجب أن نعبر عن رأينا المهني الواضح." كما أدانت الهجمات اللاذعة على المستشارين القانونيين والمدعين العامين، قائلة إن مثل هذه الهجمات "غير مسؤولة"، وتؤدي إلى "الاعتداء" على هؤلاء المهنيين القانونيين في المحاكم والأماكن العامة الأخرى.

* * *

هآرتس: إليكم قصة مخيم اللاجئين في جنين.. هل يتحول إلى بوتشا؟

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

في مخيم جنين للاجئين هناك الكثير من الأشياء الجميلة التي رأتها عيوني. ليست أغاني رحيل ونجوم في الخارج، مثلما كانت الحال قبل سنوات الألفين في "الكيبوتس"، بل مخيم شجاع وحازم ومنظم ومشبع بروح النضال، وربما مثلما لم يكن من قبل. لقد مرت أربع سنوات على زيارتي للمخيم. ومنذ سنة، لا يتجرأ الجيش الإسرائيلي على اقتحام المخيم، بل لا يكاد يصل إلى مداخله. والسلطة الفلسطينية لا يمكنها الدخول إليه منذ سنوات. ولا يوجد مراسل إسرائيلي مرغوب فيه، باستثناء عميره هاس، بعد كل خيبات الأمل التي تسبب بها المراسلون الإسرائيليون لسكان المخيم. في هذا الأسبوع، ذهبت مع اليكس ليبك، هذه كانت زيارة عاطفية جداً، وشخصية وصاخبة وممتعة أيضاً.

60 قتيلاً في جنين في السنة الماضية فقط، 38 منهم من سكان المخيم، وهو المكان الأكثر قرباً لغزة في روحه ومعاناته؛ الدفء الإنساني نفسه، والشجاعة نفسها في هذا المخيم الموجود في جنين. القسم الثالث من مقبرة الشهداء امتلأ، ويجب العثور على قطع أخرى من أجل القتلى القادمين. إذا اقتحم الجيش الإسرائيلي المخيم، يقولون هنا، ستكون هناك مذبحة، هم يقولون ذلك بدون أي ذرة خوف أو تبجح. صاحب مطعم الحمص على مدخل المخيم، خضع لعملية جراحية، وزوجة زعيم حماس في المخيم، المسجونة في إسرائيل، أصيبت بالعمى. مستشفى جديد افتتح قرب المخيم، وجمال الزبيدي، الأكثر نبلاً وشجاعة، فقد في السنة الماضية ابنه نعيم وصهره داود، الذي هو ابن شقيقه وشقيق زكريا الزبيدي.

جئنا إلى المخيم في اليوم الأربعين لعزاء نعيم. جلس جمال وحده في الصالون في المكان الذي دمر فيه الجيش الإسرائيلي البيت مرتين، وهو محاط بصوَر القتلى الستة من أبناء عائلته. بعثة "ناطوري كارتا" التي زارت جنين، وصلت أيضاً إلى هنا من أجل المشاركة في العزاء. ولكن المسلحين في المخيم جعلوهم يهربون بسبب إطلاق النار. آخر أولاد جمال، حمودة، الذي تعرفنا عليه وهو طفل صغير وشقي، هو الآن المطلوب رقم واحد في المخيم، وهو من أعضاء الجهاد. أطفال من مقاتلي الجبهة الشعبية العلمانية باتوا الآن من جنود الجهاد الاسلامي، المنظمة الأقوى في المخيم.

وإليكم القصة باختصار:

هناك رقم سري في هواتف المسلحين المحمولة، الذي يتصلون عليه كلما لاحظوا أي حركة لقوات الجيش في الطريق إلى المدينة أو المخيم. هذا الرقم يشغل صفارة إنذار في المخيم على نحو آلي. هذا يحدث بشكل عام في الليل، كل المخيم يستيقظ وعشرات المسلحين يخرجون من البيوت ويذهبون بسرعة إلى مدخل المخيم وإلى جنين. هكذا قتل 38 من أبناء المخيم. التمييز بين التنظيمات مطموس هنا، يتعاونون فيما بينهم أكثر من أي مكان آخر في المناطق، وشبكات التمويه تغطي عدداً من الأزقة لمنع حوامات الجيش الإسرائيلي من متابعة ما يحدث.

سحب أحد الشباب صورة جوية للمخيم، التي كما يبدو تركها الجنود خلفهم في المدينة. وحسب الأساطير المحلية، فإن هذه الصورة سرقت من جيب أحد الجنود. الصورة من فترة المونديال. أطلق الجيش الإسرائيلي على عدد من أزقة المخيم أسماء المنتخبات مثل زقاق البرتغال وزقاق فرنسا وزقاق البرازيل. كتب على أحد البيوت في الصورة "ارتباط"، واعتقد الشباب أن القصد هو بيت "صديق"، عميل. السيارة الأكثر شعبية في المخيم هي جيب تويوتا سي.اتش.آر الهجين. شاهدنا بعضها يسير بسرعة في الأزقة. هذه السيارات سرقت من إسرائيل وكأنها جديدة جداً. بعد كل ما تسرقه إسرائيل من الفلسطينيين، بقايا أراضيهم وبقايا كرامتهم، هناك أحقية كبيرة في أخذ سيارات التويوتا هذه والتي يتفاخر الشباب بها.

لا يوجد هنا بيت غير ثاكل، ولا توجد عائلة بدون ابن معاق أو سجين. وضع الشباب على مدخل المخيم حواجز زرقاء من الحديد "مثلما في أوكرانيا". ظروف أوكرانيا ليست هنا، لكن مخيم جنين قد يتحول ذات يوم، ربما في القريب، إلى بوتشا. ولكن يجب ألا يفرح أي إسرائيلي بذلك.

* * *

هآرتس: بتعيينها "وزيرة للكذب".. هل ستقنع ديستل العالم بـ"صحة سياسة نتنياهو إزاء الفلسطينيين"؟

بقلم ايتي روم

قام إيهود أولمرت بتعيين عمير بيرتس في منصب وزير الدفاع بالذات لأنه لم يكن يفهم في الأمن، وقام أريئيل شارون بتعيين بنيامين نتنياهو في منصب وزير المالية على أمل أن يدفنه سياسياً. ولكن ثمة لحظات نادرة يختار فيها زعماء الدولة الشخص الصحيح للمنصب الصحيح. مثل هذه اللحظة سجلت هذا الأسبوع عندما أعلن نتنياهو عن تعيين من ليس هناك أكثر جدارة منه، غاليت ديستل اتبريان وزيرة للإعلام.
لم يتم إعطاء المضمون الدقيق لهذا المنصب بعد، لكن أصبح واضحاً أنه الاختيار المثالي. لديستل كل

الصفات الضرورية لرجل الإعلام، مثل عدم المصداقية وعدم الخجل والاستعداد لقول أي شيء من أجل خدمة الهدف والقدرة والموهبة الاستثنائية للقيام بذلك ببلاغة وبصورة مسرحية، بالضبط كما لو أنها تصدق الكلام الذي تقوله: "الكلام ملعبي"، كتبت عندما بشرت بالتعيين، "لكن اللهو انتهى بدءاً من الآن. هذا منصب أتعامل معه بإجلال".

إما بإجلال أو لا. بعد أقل من يوم، طلب من ديستل إثبات قدرتها مرة أخرى. تغريدة أخرى سامة لا أساس لها: "لو كان هناك يسار حقيقي في البلاد لاهتزت الأرض بسبب عنف الشرطة المبالغ فيه ضد مظاهرات الحريديين أو المستوطنين أو الأثيوبيين، ولكن اليسار العزيز على قلوبنا لا يهز الأرض إلا وقت المس بامتيازاته: سيارات ترش المياه العادمة في مظاهرات الإسبرسو المفرحة لدينا في ميدان هبيما؟ هل نحن عرب؟". إن سبب المقطوعة الشعرية الموجودة أعلاه هو الاحتجاج على الأقوال التي قالها وزير الأمن القومي لكبار ضباط الشرطة: "إذا استخدمتم سيارات رش المياه العادمة في القدس، فآمل أن تفعلوا ذلك أيضاً في تل أبيب".

من يتابع الموضوع ولو قليلاً سيعرف أن تنظيمات اليسار، وعلى رأسها جمعية حقوق المواطن واللجنة الشعبية ضد التعذيب، هي رأس الحربة للنشاطات ضد عنف الشرطة الذي تمارسه ضد الإثيوبيين والحريديين والأقليات الأخرى. هذه التنظيمات تعمل حول هذا الأمر في المحاكم ووسائل الإعلام والكنيست أيضاً؛ نشاطات كثيفة وحتى أحياناً أكثر من نشاطات ديستل.

عضوة الكنيست السابقة من "ميرتس"، غافي ليسكي، ذكرتها بأنها هي التي أجازت بالقراءة الأولى في الكنيست مشروع قانون لوضع الكاميرات في السيارات التي ترش المياه العادمة؛ وهبت زهافا غلئون أكثر من مرة ضد العنف تجاه المستوطنين؛ أما تمار زيندبرغ فعملت على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول هذا الأمر ودعت أعضاء الكنيست الحريديين للمشاركة بذريعة أن "الحريديين هم من المتضررين الأساسيين" من عنف الشرطة. ولكن مشروع قرارها سقط بفضل معارضة الحريديين والليكود. بالمناسبة، وزير الأمن الداخلي في حينه كان أمير أوحانا، المقرب من ديستل، حتى هو لم يكلف نفسه عناء المشاركة في جلسة الكنيست. كل ذلك زوبعة في فنجان بالنسبة لديستل، فقد أرادت "التوضيح" للجمهور بأن اليسار منافق. ومن أجل النجاح، ليس لديها أي مشكلة في أن تكذب، بالضبط كما فعلت دائماً في السابق، عندما قالت بأن المتظاهرين اليساريين "اقتحموا سور بلفور" (هذا لم يحدث)؛ وعندما قالت بأن الانفصال في 2005 هو "الأمر الذي حولني بشكل نهائي من اليسار إلى اليمين" (نسيت أنها في مناسبة أخرى كتبت بأنها صوتت في 2013 لشيلي يحيموفيتش)؛ عندما اخترعت بأن هناك "عشرات الشهادات عن تقرير محفوظ لـ "هآرتس" حول قضايا التحرش لجدعون ساعر؛ وعندما اخترعت تشريع حكومة بينيت؛ وعندما قالت بأن "أي قاصر في عائلة غير يهودية يمكنه الإعلان عن نفسه بأنه يهودي" وهكذا.

هناك مشكلة واحدة، وهي أنه حتى تفسير فنانة أقوال مثل ديستل، لن يقنع العالم بصحة سياسة حكومة نتنياهو تجاه الفلسطينيين. هناك مهمات كبيرة حتى لمثل هذه الموهبة الرائعة في الديماغوجيا والأكاذيب.

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: باتباع نهج "اقتصاد الانتخابات".. هل سيحالف الحظ أردوغان مرة أخرى بانخفاض التضخم؟

بقلم تسفي برئيل

تنتظر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، انتخابات في القريب، وقد بدأ في الاستعداد لها بشكل جيد. طريق النجاح، كالعادة، يمر عبر اقتصاد الانتخابات، ودخل هذا إلى مسار السياق بكامل الزخم.

حسب القرار الذي اتخذته الحكومة في كانون الأول الماضي، فإنه لن يتم تقييد سن التقاعد، شريطة أن يكون الموظف قد بدأ العمل قبل العام 1999 وعمل مدة 20 – 25 سنة قبل التقاعد. كان هذا طلباً ثابتاً وقديماً لنقابات العمال، التي اقترحت بأنه بدلاً من رفع أجرة الحد الأدنى يمكن للعاملين التقاعد المبكر، بحيث يمكنهم مواصلة كسب الرزق في أماكن عمل جديدة. المعنى أن نحو 2 مليون موظف يمكنهم التقاعد على الفور، إضافة إلى الـ 50 ألف موظف يتقاعدون بشكل عادي في كل شهر. تقدر تكلفة الخطة الجديدة بنحو 5.5 مليارات دولار، وهذا مبلغ ضخم بالنسبة للخزينة الفقيرة في الدولة، لكنها ستفيد من يترأس الدولة ويأمل أن يزيد بذلك نسبة تأييده التي هبطت مؤخراً.

وسيستفيد الحاصلون على قروض سكنية من التسهيلات الجديدة التي يمكنهم في إطارها الحصول على قروض بمبلغ أكثر من ربع مليون دولار بفائدة صفرية تقريباً تبلغ أقل من 1 في المئة، مقابل الفائدة الدارجة التي تبلغ 9 في المئة، لمدة 15 سنة. مشكوك فيه أن يساعد هذا التخفيف قطاعات كثيرة، حيث ارتفعت أسعار الشقق 200 في المئة في السنتين الأخيرتين، وارتفعت أجرة الشقق أيضاً رغم أنه -حسب القانون- يحظر على أصحاب الشقق رفع أجرة الشقة أكثر من 25 في المئة عند تجديد عقد الإيجار.

وأجرة الحد الأدنى حصلت أيضاً على إضافة مؤثرة؛ ففي السنة الماضية تمت مضاعفتها "اسمياً" وبلغت 450 دولاراً في الشهر. ميزانية الدولة التي تبلغ 239 مليار دولار وتستند إلى عجز 3.5 في المئة مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الخام، تشمل أيضاً زيادة كبيرة في الرفاه والتعليم والصحة، إلى جانب دعم الوقود لغرض التدفئة في الشتاء.

معطيات معادية

ليس ضخ الأموال المباشر للمحتاجين ومساعدة السكن هو فقط ما يرافق حملة أردوغان الانتخابية؛ فثمة موضوع ساخن يغذي الامتعاض المدني الشديد، وهو عبء تمويل اللاجئين السوريين الذين يعتمدون على أجهزة الخدمات العامة التي توفرها الدولة لهم، إضافة إلى مخصصات مباشرة من أجل شراء المواد الأساسية، التي تعطى لهم بواسطة بطاقات ذكية. نحو 3.5 مليون لاجئ سوري و500 لاجئ من دول أخرى يعيشون في تركيا. مع ذلك، تركيا حصلت على منحة من دول الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق اللاجئين الذي تم التوقيع عليه في 2016، الذي بحسبه ستحصل على 6 مليارات يورو، التي تم تحويل 4 مليارات يورو منها حتى نهاية 2021، والباقي يمكن أن يحول حتى نهاية 2024. الاعتراض الأساسي الموجه ضد اللاجئين هو أنهم يسيطرون على أماكن العمل التي كان يعمل فيها المواطنون الأتراك في السابق، ولا سيما الأعمال البسيطة التي لا تحتاج إلى التعليم والمؤهلات الخاصة أو معرفة اللغة. حسب معطيات وزارة التشغيل في تركيا، فإن 140 ألف لاجئ سوري حصلوا على تصاريح عمل قانونية، وهي نسبة صغيرة جداً مقارنة مع عدد اللاجئين في جيل العمل. هذا المعطى لا يشمل الـ 200 ألف لاجئ الذين حصلوا على المواطنة التركية والذين لا يحتاجون إلى تصاريح العمل. الباقون، من بينهم فتيان وحتى أولاد، يعملون في أعمال عارضة بدون تصاريح وبدون حقوق وبدون مزايا اجتماعية.

في السنة الماضية، قيدت تركيا ترتيبات تسجيل اللاجئين الذين واصلوا المجيء من سوريا. في بعض الأقاليم ألغي التسجيل بالكامل، بحيث بقي اللاجئون الواصلون بدون مكانة أو حقوق. وهي خطوات هدفت إلى تشجيع اللاجئين على العودة إلى سوريا، وفي حالات كثيرة أجبرت السلطات اللاجئين على مغادرة الدولة. من غير المعروف عدد الذين غادروا تركيا وعادوا إلى وطنهم. حسب المعطيات الحكومية، يدور الحديث عن مليون شخص، لكن معاهد أبحاث وتقارير صحفية ذكرت رقماً أقل بكثير. الفجوة بين المعطيات تخدم النضال السياسي بشكل جيد بين أردوغان الذي يحاول الإثبات بأن مشكلة اللاجئين آخذة في التقلص، وخصومه الذين يقولون بأن الرئيس يخفق في وقف سيطرة اللاجئين على سوق العمل، وبذلك تزيد نسبة البطالة في أوساط الأتراك.

إسهام اللاجئين في اقتصاد تركيا واستثمارهم في اقتصاد تركيا، الذي يقدر بعشرة مليارات دولار في العشر سنوات التي تدفقوا فيها إلى الدولة، وآلاف المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة التي أقاموها والتي يتم تشغيل آلاف اللاجئين السوريين الآخرين فيها، كل ذلك يختفي داخل هذه المواجهة السياسية، ومثلها أيضاً

التحليلات التي تشير إلى الضرر الذي سيلحق باقتصاد تركيا إذا غادر جميع اللاجئين السوريين الدولة. لأنه عندما يكون من الملح لأردوغان إبعاد اللاجئين فإن التفسيرات الاقتصادية أو البيانات التي لا تؤيد نظريته تعتبر بيانات معادية، ولا يتم تضمينها في التقرير.

الحظ في صالح أردوغان

إعادة اللاجئين ليست مسألة اقتصادية فحسب، فهي تضر بخطة أردوغان الأوسع؛ في إقامة منطقة فاصلة بين سوريا وتركيا، التي لا يكون فيها أي وجود كردي. في إطار هذه الخطة، فإن وضع مليون لاجئ في المنطقة الفاصلة، في بيوت تستعد تركيا لبنائها، لن يخدم الأمن التركي فحسب، بل سيظهر قدرة أردوغان على حل المشاكل الوطنية.

حتى فترة متأخرة، هدد أردوغان بغزو سوريا والسيطرة على مزيد من المحافظات فيها من أجل تحقيق هدفه، ولكن عقب الضغوط وحتى التهديدات الدولية، لا سيما من روسيا والولايات المتحدة، قام أردوغان بتنفيذ انعطافة 180 درجة، وهو الآن مستعد للالتقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين التي قطعت عقب الحرب الأهلية في سوريا، شريطة أن تسيطر المليشيات المحسوبة عليه بشكل مباشر على المحافظات الكردية. وبذلك لا تعود هناك حاجة للغزو العسكري.

هذه الانعطافة المفاجئة، إذا ما حققت أهدافها، يمكن أن تغير وجه سوريا، ولا تنبع فقط من احتياجات تركيا الأمنية، بل ومن إدراك بأن الغزو العسكري عبء اقتصادي ضخم، بل إنه قد يمس باستعداد مستثمرين أجانب لوضع أموالهم في الدولة. والأهم من ذلك، بالنسبة لأردوغان، هو التأثير السياسي السيئ، الذي قد ينجم عن توسيع الحرب في سوريا، على نتائج الانتخابات. لا شك أن جبهة الاقتصاد هي التي ستحدد الخطوات السياسية الآن. وأردوغان يبحث تبكير الانتخابات من حزيران إلى نيسان. لقد كان له حظ عندما انخفضت نسبة التضخم السنوي في كانون الأول بمرة واحدة، من 85.5 في المئة إلى 64 في المئة. ويتوقع أن تنخفض أكثر بقليل في كانون الثاني الحالي عقب انخفاض أسعار النفط الذي خفض أسعار الوقود والمواصلات في تركيا بشكل كبير، وأيضاً أسعار المواد الغذائية والملابس.

أردوغان يمكنه الآن أن ينسب انخفاض التضخم إلى سياسته الاقتصادية، ثم يركب هذه الموجة لتحقيق المكاسب. لا يستطيع التنبؤ بكيفية سلوك التضخم في الأشهر القادمة، ولكن على فرض أن الشتاء سيستمر براحة نسبية، ولن يزداد الطلب العالمي على النفط، فمن المتوقع أن التضخم في تركيا سيفيد الرئيس أيضاً.

* * *

يديعوت: فلنخرج، جميعاً، ضد هذه الحكومة قبل انهيار الديمقراطية

بقلم ايهود باراك

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

1 .ابدأ من النهاية. بدأ الكفاح. هذا انذار حقيقي. أمر 8 ([قرار التعبئة في الجيش- المحرر). ثمة خطر أكيد ووشيك لانهيار الديمقراطية الاسرائيلية.

تحصل أمور سيئة عندما يسكت المواطنون الطيبون. هناك أمور سيئة تجري، بينما المواطنون الطيبون ساكتون. كل مواطن واعٍ في مجتمع حيوي، يجب أن يسأل نفسه: أين مكاني في هذا الكفاح؟ ويجب أن يقدم جواباً مباشراً، حتى لو كان مؤلماً، وبقلب مثقل، وأن يتصرف وفقاً له.

للكثيرين منا سيكون هذا الكفاح الأمر الأهم الذي فعلناه في أيام حياتنا. بيننا وبين الصدام لا تزال تقف طبقة رقيقة من حماة الحمى. لا أدري، في لحظة كتابة هذه الاقوال، إذا كانوا سيعملون وكيف. يحتمل جدا أنه في كل سبيل سنجد أنفسنا ملزمين بالكفاح. هذا سيكون صعباً. كداً، عرقاً، ودموعاً. نأمل ألا يكون هناك دم. سيحسم الكفاح في التظاهرات، في الشوارع، في الميادين، على محاور السير، في اماكن العمل وفي مؤسسات التعليم العالي. وإذا أُجبرنا، فقد يندلع العصيان المدني هنا. وإذا استمرت المحاولات لتقويض وثيقة الاستقلال، فإن هذا العصيان سيتعاظم ويشتد. وعندما يخرج مليون مواطن إلى الشوارع، فإن هذه الحكومة السيئة ستسقط.

لا أعلم كم سيستغرق هذا من الوقت، وما هو حجم الضرر الذي سيتسبب به. لكنني أعلم، بثقة، بأننا سننتصر في النهاية. تقريباً في كل هذه الصدامات انتصر حُماة الأرض وأنصار الحرية، حتى لو مرت دربهم عبر ديكتاتوريات مظلمة. لا يمكن تغيير الديكتاتورية بالانتخابات. أعلم بأننا سننتصر، لأننا نقف في الجانب الصحيح من التاريخ، ومن الحقيقة. وإذا أجبرونا، فنعرف كيف نقاتل. نحن نعلم من أجل ماذا نقاتل، لذلك يمكننا التغلب على الخوف والقلق. وعندما نشبك أيدينا ونعمل معاً في اللحظات الصعبة، سنحقق النصر.

2 .ومن هنا الى البداية. بعد عشرة ايام فقط من الانتخابات خرج الجني من الكيس. حكومة مهووسة، تريد كل شيء وعلى الفور. حكومة تريد كل شيء وفوراً. هي لا تريد إصلاحاً للمنظومة القضائية، بل تقوم بعملية خاطفة لتدميرها. ولا تريد تعديلات على عمل الشرطة، بل أن تجعلها تابعة سياسياً لأحد المحرضين من الذين يوجد ضده 53 كتاب اتهام و3 إدانات. هذا ليس إصلاحاً حيوياً للدولة، بل فتح الباب على مصراعيه أمام

الفساد والعنصرية والعداء للمثلية. متهم بالفساد سعى لكي تؤهله المحكمة العليا إلى الترشح لرئاسة الحكومة، يعيّن وزيراً للعدل ويعمل معه، من جهة، على تعيين قضاة سيتولون دعوى الاستئناف ضده، ومن جهة أُخرى، يعيّن وزيراً تمت إدانته 3 مرات بمسائل فساد مالي في منصب وزاري رفيع المستوى، وسيكون مسؤولاً عن صندوق الدولة. ثلاثة وزراء، بينهم عنصريون منحطّون، يشاركون في تقويض وحدة القيادة في الجيش الإسرائيلي. ويفعلون هذا كله، وهم يهرعون من أجل إشعال النزاع السياسي - الإقليمي بيننا وبين الفلسطينيين، وتحويله إلى حرب دينية بين إسرائيل والإسلام.

وبالطبع، يوجد ايضا المزيد. مناهض للانسانية ومتزمت سيعين مسؤولاً عن مناهج التعليم، وزيرة ظلامية تعتقد أنه من الخير اذا تمكن الطبيب من أن يقرر الا يعالج مريضا على خلفية دينه، ميله الجنسي او لون جلدته، ونائب هاذٍ مع خلفية عسكرية يطالب باصدار أمر اعتقال على خلفية خيانة الدولة، لمن كان رئيس وزراء ووزير دفاع حتى قبل اسبوعين. وزراء سيعينون مقربين ومتفرغين عديمي التجربة والخلفية المهنية لمناصب مديرين عامين ومستشارين قانونيين. تسجل قوائم موظفين لاجل "تطهير منهاجي" لمن يلوثون الخدمة العامة من خلال ابداء عدم الولاء "للزعيم العزيز."

باتت التشويهات تتسلل الى الاسفل. في مقهى لندفار رفضوا خدمة "اليسرويين". وفي محطة القطار اوقفت امرأة ابنة 60 لأنها كانت تلبس قميصاً "قصيراً". يحتمل أننا نشهد محاولة دهس نشطاء احتجاج في بئر السبع. ويروون لنا بأن كل هذا القرف هو "إرادة الشعب". أعَلى هذا صوّت وحلم بسطاء الشعب الكادحون والمواطنون المستقيمون حين صوتوا لـ "الليكود"؟ أعرف جيداً ناخبي "الليكود"، احزاب اليمين، والكثير من المواطنين المتدينين الذين يتحفظون بشكل طبيعي على معظم خطوات الافساد هذه التي تنفذ ظاهراً باسمهم. ولكن من يحصهم بعد يوم من الانتخابات؟ هذه ليست "ارادة الشعب". هذا حلف فاسدين في خدمة أنفسهم، مع عنصريين يبتزون الفاسدين بخدمة رؤيا مسيحانية وخطيرة. وكل حملة هذا الهراء من رئيس الوزراء حتى آخر الوزراء لشؤون اللاشيء يغرقون حتى الرقبة في ممارسة "الكذبة الكبرى" التي تم تبنيها من أنظمة ظلامية في الماضي.

رئيس وزراء ضعيف وقابل للابتزاز، كذاب عضال كبير حتى وفقا لشركائه – مبتزيه، يشرح بانجليزية فاخرة جهوده "الهائلة العظيمة" للدفاع عن قسَم الديمقراطية، ويفعل بالعبرية النقيض التام. وزير العدل، من جهته، يكذب بكل وقاحة، بان محكمة العدل العليا تحكمت بحياتنا وصادرت صلاحيات من الكنيست والحكومة. كذب! منذ قيام الدولة سن في الكنيست 1893 قانونا، تدخلت محكمة العدل العليا فقط في 22 منها. يروي السيد لفين لنا أيضا بأننا المكان الوحيد الديمقراطي في العالم، حيث لا يقرر فيه المشرع قضاة

العليا. ليس صحيحاً. الحقيقة هي أنه في دول عديدة يقيد الائتلاف في اختيار القضاة للعليا، عبر لجان تعيين تضم جهات مهنية (بريطانيا والهند)، تستوجب توافقا بين الائتلاف والمعارضة (المانيا)، او تعاون عدة سلطات مستقلة (الولايات المتحدة وايطاليا). ويضيف الوزير المهووس ويدعي بأنه في معظم الدول الديمقراطية الاخرى توجد فقرة التغلب. كذب! الحقيقة هي انه يكاد لا يكون في اي ديمقراطية دستورية فقرة تغلب. واينما يوجد (كندا مثلا)، يوجد دستور محصن، مع وثيقة حقوق كاملة، ونظام فيدرالي، وكوابح وتوازنات اخرى، لا توجد عندنا. في كندا، بالطبع، لا يوجد اي خطر تستخدم فيه فقرة التغلب لانقاذ رئيس الوزراء وبعض وزرائه من المحاكمة او من نتائج الادانات السابقة لهم، في تشريعات عاجلة شخصية وبأثر رجعي. لكن هؤلاء هم الكنديون. ليس فيهم عمق التسيب وطمع "القوة، المال والشرف" الذي يعاني منه رواد هذه الحكومة.

3 .ويقال، إذاً، إن هذه حكومة منتخبة وهي قانونية. لكن أعمالها، التي وصفت أعلاه، ونواياها المعروفة لاحقاً، والتي في اساسها "انقلاب النظام"، التي تغتال اعلان الاستقلال والقيم الاساس التي قاتلت وقامت عليها دولة إسرائيل، تجعلها غير شرعية على نحو ظاهر. وواجبنا بالتالي، واجب كل مواطن يفهم هذا، ان ينضم الى الكفاح في سبيل الوطن، أمنه ومستقبله. في سبيل قيم اعلان الاستقلال، وفي سبيل المساواة، وفي سبيل أخوة الانسان، كرامته، حقوقه، وحريته.

الديمقراطية، كما سبق أن قيل، يجب أن تعرف كيف تدافع عن نفسها في وجه من يستخدمون القواعد التي تقررها والانتخابات التي تمنحها كي يهدموها من الداخل. هذا بالضبط هو الوضع الذي نعيشه. نحن ملزمون بأن نستوعب بأن هذا هو "انقلاب على النظام"، وليس اقل. كتب الى بيني غانتس، صديقي الشاب، الذي يسمى كوستا بلاك: "يا بيني، نتنياهو ليس معنياً برأب الصدوع، بل بالشروخ. هو ليس معنياً بتعديلات في جهاز القضاء بل بهدمه التام. هو ليس معنياً بالحوار بل بالإخضاع والتحطيم للديمقراطية وسلطة القانون. لن نقبل من زعماء المعسكر... (لا شيء آخر) غير الكفاح ضد حكومة متطرفة، جاءت لتخرب كل أسس الديمقراطية الاسرائيلية". عمر كوستا هو تقريبا نصف عمر حماة الحمى، زعماء الاحزاب، قضاة العليا، رؤساء اقسام المملكة، ورموز الحكم عندنا. ليت كل اولئك يتباركون بوضوح رؤية رجل شاب واحد.

.4ومن هنا عدنا الى البداية. فلنعمل، هذا إنذار حقيقي

* * *

هآرتس: بالمنظار الإسرائيلي: كلّ نشاط فلسطيني «إرهاب»!

بقلم نوعا لانداو

من بين مجموعة المشكلات التي طبعت قرار المجلس الوزاري المصغر "لمعاقبة" الفلسطينيين بسبب نضالهم الدبلوماسي ضد الاحتلال، اتخذ قرار مستفز بصورة خاصة. فقد جاء في البند الخامس من البيان الختامي المتعلق بالقرارات: "سيتم اتخاذ خطوات ضد مؤسسات في الضفة تدفع قدماً بنشاطات إرهابية أو كل نشاط عدواني آخر، ومن ضمنه النشاط السياسي- القضائي ضد إسرائيل بغطاء أعمال إنسانية."

يُعتبر هذا القرار إعلان حرب رسمية على كل مؤسسة مدنية فلسطينية تناضل ضد الاحتلال بالطرق السلمية. لا حاجة إلى فذلكة قانونية بهدف رصد دلائل تربط ما بين مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية و"الإرهاب"، كما فعل بني غانتس مع مؤسسات حقوق الإنسان السبع التي وضعها خارجة عن القانون، مؤخراً، بقرار أثار استغراب دول كثيرة. وبدلاً من اختراع علاقات كهذه، أعلنت حكومة إسرائيل أنها تعتبر كل نشاط سياسي وقضائي وأي مقاومة غير عنيفة عملا "عدائيا" من أساسه، ويوضع بذات الخانة مع "نشاطات إرهابية."

هذا يعني، بحسب دولة إسرائيل، أن الدبلوماسية الفلسطينية هي "إرهاب سياسي"، والدعاوى الفلسطينية هي "إرهاب قضائي"، وحركة المقاطعة الداعمة للفلسطينيين هي "إرهاب اقتصادي"، وتظاهرة فلسطينية هي "إرهاب" ضد النظام العام، والأناشيد الفلسطينية الاحتجاجية هي تحريض "إرهابي" موسيقي. أمّا فيما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية الديمقراطية، من خلال صناديق الاقتراع، فلا يمكن الحديث عنها بتاتاً. بالنسبة إلى إسرائيل هذا "إرهاب" ديموغرافي.

وكما في "تعليمات أمنية في المناطق المحتلة" للكاتب المسرحي لحانوخ لافين: كل إنسان يمر في الشارع وينظر بتوتّر شمالاً ويميناً وإلى الخلف يُشتبه به بأنه "مخرّب" عربي؛ وكل إنسان يمر في الشارع وينظر براحة إلى الأمام يشتبه به بأنه "مخرّب" عربي بدم بارد. بالنسبة إلى إسرائيل فإنه لا يوجد للشعب الفلسطيني أي سبيل شرعي أو قانوني لمقاومة الاحتلال وتحقيق طموحاته القومية. لأن إسرائيل لا تحارب فقط "الإرهاب" الفلسطيني، بل هي تحارب أيضاً النضال الفلسطيني الوطني بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه.

هذا القرار ليس منافياً فقط للمنطق لأنه يساوي قانونياً وقيمياً بين المقاومة "العنيفة" والمقاومة السلمية (كلاهما، بحسب إسرائيل، ممنوع بالقدر نفسه)، وإنما لأنه يفرغ التعريف الإسرائيلي لـ "الإرهاب" من مضمونه. عندما يرى العالم أن إسرائيل تغلق مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية بتهمة "نشاط سياسي عدائي" أو "نشاط قانوني عدائي"، أو أن تكون تهمة هذه المؤسسات الوحيدة هي "نشاطات إنسانية" قرّرت

إسرائيل أنها غطاء لعداء عام - كيف سيتم التعامل مع ادّعاءات إسرائيل بشأن منظمات أُخرى عرّفتها على أنها "منظمات إرهابية" على مدار الأعوام؟ إسرائيل، نفسها، تمحي الفروق بين هذه المنظمات. في حالة المؤسسات السبع التي تم إخراجها عن القانون، يمكن أن يكون هذا جيداً. فإسرائيل الآن تساعد الدول التي تتبرّع لهذه المؤسسات على الاستهزاء بتعريفها لـ"الإرهاب" والاستمرار بتقديم الدعم.

وفي حال تم تطبيق قرار المجلس الوزاري المصغر بالتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كـ"منظمات إرهابية" فعلياً (مع أنه من غير الواضح ما هي الخطوات التي ستتخذ ضدهم حتى الآن) فإن هذا سيكون امتحاناً لمؤسسات حقوق الإنسان على الطرف الآخر من الخط الأخضر. سيكون التضامن ضرورياً ليس لأنه الأمر الصحيح، بل لأن هذه القيم والممارسات والملاحقات لن تتوقف أبداً في الضفة، وغالباً تصل إلى إسرائيل. إن مقارنة نشاط المجتمع المدني بـ"الإرهاب" والمساواة بينهما لن يتوقف عند الفلسطينيين، بل سيتغلغل إلى داخل "حدود إسرائيل"، في البداية من خلال التعامل مع مؤسسات فلسطينية داخل الدولة ومن بعدها مع منظمات يسارية يهودية.

* * *

معاريف: سيقف العالم كلّه ضدنا إذا استمرّ الاحتلال

بقلم نداف تامير

أثار تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إقراره مشروع القرار الفلسطيني لطلب فتوى من المحكمة الدولية في لاهاي حول الاحتلال الإسرائيلي، مرة أخرى، الادعاءات في اليمين الإسرائيلي حول عدم النزاهة تجاه إسرائيل في الساحة الدولية. الادعاء الدارج هو انه توجد أغلبية تلقائية لدول موقفها مؤيد للحقوق الفلسطينية، وعليه فان ساحة الأمم المتحدة تميز ضدنا. في المناقشات في برنامج "القيادة المركزية" في القناة 13، والتي شاركت فيها، ادعى المحامي تسيون أمير بأن المحكمة الدولية في لاهاي سياسية، ولا تحاكم وفق قانون العدل، بل تعبر عن موقف أغلبية دول الأمم المتحدة التي تعادي إسرائيل.

تحظى المحكمة الدولية في لاهاي منذ عشرات السنين بمكانة اعتبارية عالية في أسرة القانون الدولي، وقراراتها ذات وزن كبير. هذه المكانة ما كانت لتكتسب لو كانت المحكمة سياسية ومتحيزة في قراراتها. على أي حال، فان كل هذه الادعاءات عن تسييس القانون الدولي غريبة، حين تأتي من تلك الجهات التي تشرح لنا لماذا ينبغي للمحكمة العليا في إسرائيل ان تكون سياسية، وان تنتخب من السياسيين، وفقا لفكر سياسي، وتعبر في قراراتها عن موقف الأغلبية وإلا فان هذه الأغلبية نفسها سيكون بوسعها أن تلغيها بفقرة التغلب بهذه

الصيغة او تلك.

وبمناسبة قرارات الأغلبية يجدر التذكير بأنه في الساحة السياسية تعمل إسرائيل منذ عقود استناداً الى الولايات المتحدة كي تحبط قرارات الأغلبية في الأمم المتحدة. على مدى سنين امتنعت الأمم المتحدة عن فرض عقوبات ضدنا بسبب الفيتو الأميركي في مجلس الأمن. هكذا مثلاً، بدون الفيتو الأميركي كان يمكن لفلسطين منذ زمن بعيد ان تصبح عضواً في الأمم المتحدة، وكانت ستفرض علينا عقوبات بسبب الاحتلال المتواصل.

ان العقوبات التي تفرضها حكومتنا على الفلسطينيين عندما يطلبون مساعدة من المؤسسات الدولية ليست اقل من وقاحة، وتسمية هذا العمل بانه "إرهاب سياسي" هو السخف بعينه. ان الكفاح السياسي والقانوني الفلسطيني هو النقيض التام لـ "الإرهاب". جاءت الساحة السياسية والقانونية بطبيعتها لتحل الخلافات دون سفك دماء. والمعارضة الإسرائيلية لكل استيضاح في هذه الساحات تلقي بظلالها على الادعاءات المعللة ضد الإرهاب الذي هو استخدام العنف تجاه المدنيين. بذات القدر، فان اتهام الأسرة الدولية باللاسامية بسبب موقفها الى جانب حقوق الفلسطينيين هو تقليل من قيمة الموضوع، ما يجعل مفهوم اللاسامية فارغاً من محتواه، ويمس بالكفاح العادل ضد العنصرية وكراهية الأجانب مثلما هو ضد اليهود.

يجب أن نتذكر بان إسرائيل تلقت شرعية دولية لأن تصبح دولة بفضل الأمم المتحدة، وأن المحاكم في لاهاي أقيمت كجزء من دروس الحرب العالمية الثانية؛ كي تسمح لمحفل دولي معترف به بتسوية النزاعات ومنع جرائم الحرب وانتهاك حقوق الإنسان ومعاقبة مرتكبيها. ثمة خط مباشر يمر بين المعارضة الإسرائيلية للهيئات القضائية الدولية وبين سياسة الحكومة الحالية للمس باستقلالية محاكمنا والذي معناه، ضمن امور اخرى، المس بحماية الأقليات عندنا. ان المس بجهاز القضاء سيمنع ايضا حمايتنا في مؤسسات الأمم المتحدة، إذ إن الولايات المتحدة وفي أحيان كثيرة ايضا دول اوروبا واساسا المانيا تحمينا في المؤسسات الدولية بدعوى أننا ديمقراطية ويوجد لنا جهاز قضاء مستقل. وبدون محكمة مستقلة يمكنها ان تحمي حقوق الأقلية من تعسف الأغلبية، لن تكون حماية لإسرائيل في المؤسسات الدولية.

لا يمكن مواصلة الادعاء باننا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وان موقف أغلبية الدول ضدنا غير أخلاقي كونها ليست ديمقراطية، وفي الوقت نفسه سحق الديمقراطية في إسرائيل. الادعاء بأن العالم كله ضدنا قد يصبح نبوءة تجسد نفسها إذا ما واصلنا الاحتلال وانتهاك حقوق الأقليات والمس بالمؤسسات التي تسمح لنا بان نكون جزءاً من الأسرة الدولية للديمقراطيات الليبرالية التي تحترم القانون الدولي.

* * *

خمس قضايا على جدول أعمال سوليفان خلال زيارته لدولة الاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

كشفت أوساط سياسية إسرائيلية أن مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان سيصل بعد أيام إلى تل أبيب، في زيارة هي الأولى لمسؤول أمريكي بعد تشكيل حكومة اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو. وسيجري سوليفان محادثات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومسؤولين كبار آخرين، بخصوص سياسة الحكومة الجديدة . ومن وجهة نظر نتنياهو، تأتي هذه الزيارة في وقت مثالي لبدء سلسلة من المبادرات السياسية، بما في ذلك القضية الإيرانية، والوضع في الشرق الأوسط، والحرب في أوكرانيا، كما سيسمح بتنسيق التحركات لتشجيع التطبيع مع مزيد من الدول الأخرى، وصياغة مسارات عمل إضافية لتعميق اتفاقيات التطبيع القائمة، ويمكن الترويج لها في قمة "منتدى النقب" المنعقدة في آذار/ مارس .

مائير بن شبات، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، الذي أدار الاتصالات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وروسيا، وشارك في اتفاقات التطبيع، أكد أنه "على خلفية الاختلافات في المقاربات والمواقف بين واشنطن وتل أبيب التي قد تتحدى علاقاتهما، فستكون هذه الزيارة فرصة للاتفاق على "قواعد اللعبة"، أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فلا بد من افتراض أن البيت الأبيض مع تعديل التوقعات مع الواقع الجديد، وتكوين الحكومة ومواقفها، بحيث سيكون أحد أهداف نتنياهو من الزيارة تقليص آثارها قدر الإمكان على أجندتهما السياسية." وأضاف في **مقال** نشرته صحيفة إسرائيل اليوم أن "الزيارة مناسبة لمعرفة ما الذي يجب أن يتوقعه نتنياهو من خلال زيارة سوليفان، أولها العلاقات الثنائية الخاصة، لاسيما من الحزبين، باعتبارها مصلحة عليا لدولة الاحتلال التي تعتبر رصيدا للولايات المتحدة من وجهة نظر أمنية وتكنولوجية واقتصادية، ورغم أنها تستخدم قوتها لحماية نفسها، فإن الأمريكيين مطالبون بدعمها." وأشار إلى أن "القضية الثانية هي الوضع الإسرائيلي الداخلي؛ لأن الزيارة تتم وسط خلافات داخلية شديدة، بعيدا عن أي تدخل ونفوذ أجنبي، حتى لو كان أمريكياً. أما الثالثة، فهي القضية الإيرانية، والانسحاب من الاتفاق النووي السابق، فضلا عن القضية الرابعة المتمثلة باستعادة إسرائيل لمكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عقب إضعافها، بجانب قضية خامسة تتعلق بتوطيد العلاقة الإسرائيلية مع روسيا والصين، والتقارب من السعودية للمساعدة بحلّ مشاكل الطاقة ."

وأكد أن "المطلب الإسرائيلي خلال زيارة سوليفان يتمثل بإحداث تغيير جوهري في الموقف من إيران، عقب تورطها في حرب العراق، ووصول علاقاتها بموسكو لآفاق جديدة في 2022، ما سيؤدي لتفاقم تحديات الولايات المتحدة والغرب، في ضوء أن سياسة إدارة بايدن لم تقيد إيران فحسب، بل سمحت لها بتقدم جهودها في المجال النووي العسكري لمواصلة أعمالها في المنطقة." وأوضح أن "إسرائيل ستوضح للضيف الأمريكي أن البيت الأبيض وضع شؤون الشرق الأوسط في مرتبة غير عالية في ترتيب أولوياته، ما تسبب

بضعف لافت لنفوذ الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة على واشنطن حذف العودة للاتفاقية النووية السابقة عن جدول الأعمال، والسعي جاهدة لتفعيل خيار "العودة المفاجئة"، وتشكيل تهديد عسكري ذي مصداقية، كما أن تورط إيران في حرب أوكرانيا يوفر فرصة لتغيير السياسة الأمريكية تجاهها ."

وتزعم المحافل الإسرائيلية أن زيارة سوليفان، وما قد تتمخض عنه من نتائج، سيكون لها دور حقيقي في إعادة الولايات المتحدة لمكانتها في الشرق الأوسط، وتمهد الطريق لاستعادة علاقاتها بالسعودية ودول الخليج، وتوقف تقاربها مع روسيا والصين، وتسخرها للمساعدة في حلّ أزمة الطاقة العالمية، وتقديم الدعم للاحتجاجات الداخلية ضد النظام الإيراني، وتجديد الزخم الذي أوجدته اتفاقيات التطبيع، والحفاظ على حرية الاحتلال بعدوانه في الساحة الشمالية .

في الوقت ذاته، يبدو الاحتلال مطالبا بالتوضيح للضيف الأمريكي بأنه لن يسمح بترسيخ وجود إيران في هذا المجال، وستعمل بحزم للحفاظ على حرية عملياتها الجوية، وتطوير العلاقات مع السعودية، بزعم أن تنظيم العلاقات بين الرياض وواشنطن سيحسن من شروط دفع العلاقات الإسرائيلية السعودية إلى الأمام، لكنها لا تضمن ذلك، وقد يعرض نتنياهو على سوليفان إجراء وساطة بين روسيا والولايات المتحدة بشأن حرب أوكرانيا، بسبب علاقاته مع بوتين وبايدن وزيلينسكي.

* * *

مديرة في "فيسبوك" بـ"إسرائيل" تنضم لحكومة نتنياهو اليمينية

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

أعلن وزير الشؤون الاستراتيجية لدى الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، رون ديرمر، عن تعيين جوردانا كوتلر، في منصب رفيع بوزارته. وأكدت هيئة البث الإسرائيلي" كان"، أن ديرمر، وهو السفير الإسرائيلي السابق لدى أمريكا والمعروف باسم "عقل نتنياهو"، اختار المديرة التنفيذية لدى" فيسبوك "في "إسرائيل" كوتلر، لتولي منصب الرئيس التنفيذي لمكتبه.

وفي ذات السياق، ذكر موقع القناة السابعة العبري التابع للمستوطنين، أنه سبق لكوتلر أن عملت مع ديرمر في السفارة الإسرائيلية بواشنطن، كما عملت سابقا معه ومع رئيس الوزراء نتنياهو كمستشارة لشؤون "الشتات اليهودي" في مكتب رئيس الوزراء. وتوقع الموقع، أن "يركز الوزير ديرمر الذي يعتبر من المقربين من نتنياهو، على قضايا استراتيجية مختلفة تماما عن أسلافه؛ تتعلق بإيران، وتوسيع التطبيع، والعلاقة مع الإدارة الأمريكية." وأوضح أن "هذه هي القضايا الأساسية في السياسة الخارجية لإسرائيل، والتي تم التعامل معها في وزارة الخارجية"، منوها أن "كوتلر رفضت التعليق على القضية، لكن العديد من مساعديها أكدوا ذلك."

وجرى الحديث في وسائل الإعلام، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، سيمنح ديرمر صلاحيات كبيرة كوزير للشؤون الاستراتيجية، لأنه على ما يبدو سيعمل بشكل أساسي على محاولة جلب السعودية نحو التطبيع مع تل أبيب.

جدير بالذكر، أن إدارة "فيسبوك" تعمل بشكل متواصل على محاربة المحتوى الوطني الفلسطيني على صفحاتها، حيث تستمر في إغلاق العديد من الصفحات التي تنشر وتكشف جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، إضافة لحظر بعض المنشورات وصفحات نشطاء فلسطينيين يدافعون عن حقوق الشعب الفلسطيني ويفضحون جرائم الاحتلال.

* * *

معهد يرصد أربعة عوامل تعجل انفجار الصراع في المسجد الأقصى

ترجمة: - عدنان أبو عامر . موقع عربي21

أعطى اقتحام وزير "الأمن القومي" الإسرائيلي إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى سببا لدى الأوساط الأمنية والاستخبارية للبحث في تبعات هذه الخطوة الاستفزازية، ومآلاتها الميدانية على صعيد الاحتكاك مع الفلسطينيين، بالتزامن مع الإعلان عن توسيع الاقتحامات اليهودية، وتوجيه شرطة الاحتلال بحمايتهم، مما يفسح المجال للحديث في السيناريوهات المحتملة، على صعيد اندلاع مواجهات ميدانية، وإضرام النيران في الساحات الأخرى، بما فيها الدولية.

أكد أودي ديكال الباحث بمعهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب أن "العوامل التي تجعل من اقتحامات الأقصى دافعا مباشرا لاندلاع الصراع يكمن أولها في تأثرها بتصريحات السياسيين الإسرائيليين، مما يقوي العوامل المزعزعة للاستقرار، ويضعف العوامل الكابحة، وثانيها أن إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن التمسك بالوضع الراهن للمسجد الأقصى آخذ في التآكل، ولا يُنظر إليه بأنه ذو مصداقية، ولا يسهم بتهدئة الوضع، وثالثها أن محاولة تغيير الوضع الراهن في الأقصى بضربة واحدة أمر إشكالي، ويسبب احتكاكًا؛ ورابعها أن التصعيد في مكان مقدس حساس له عواقب استراتيجية." وأضاف أن "التوتر الفلسطيني الإسرائيلي يقوض استقرار العوامل الكابحة، لأن أحداث الأقصى تتسم بدرجة عالية من الانفجار، وقد تسبب عوامل فوضوية للتغلب على القيود، والاعتقاد الإسرائيلي بأنه سيكون من الممكن السيطرة على أي حادث ليس صحيحا، لذلك من الأهمية بمكان إجراء دراسة متعمقة للعواقب المحتملة لمثل هذه الاقتحامات."

وأشار إلى أن "نقطة جديدة ستسهم في إشعال الوضع مع الفلسطينيين وتتمثل بحدوث احتكاك بين الجهات الأمنية الإسرائيلية التي لا تخضع لنفس القيادة في ضوء تضارب الصلاحيات بين المرجعيات الأمنية

والعسكرية والوزراء العديدين، بسبب عدم وضوح القيادة والسيطرة للأجهزة الأمنية المختلفة، خاصة وأن اقتحام بن غفير فسرته الأطراف الأجنبية على أنه استفزاز متعمد، مما يعرض للخطر الوضع الراهن الحساس في أحد أكثر المواقع قداسة وحساسية في الشرق الأوسط." ولفت إلى أنه "يُنظر للالتزام الإسرائيلي بالوضع الراهن في الأقصى بأنه كذبة، لا سيما وأنه يعتمد على إسناد دور أساسي للوقف الأردني بتهدئة الوضع في الأقصى، لكن التحركات التي تقوم بها إسرائيل على مر السنين أضعفت هذا الوقف، ومع مرور الوقت بات النظر لهذا الوقف بأنه لاعب ضعيف يفشل بحماية المسجد، مما يدفع المقدسيين للتضحية بأنفسهم شهداء دفاعاً عن الأقصى، لأن قدرة الوقف الأردني بالسيطرة على المتظاهرين المقدسيين منخفضة جدا." وأوضح أن "الاتجاه السائد أن إسرائيل تفقد وسائل ضبط النفس، مع أن التصعيد في منطقة حساسة كالأقصى له دينامياته الخاصة، وكل عمل على المستوى التكتيكي له عواقب استراتيجية، حتى إذا انتهى حدث تكتيكي في الأقصى خلال وقت قصير، فسيكون له عواقب طويلة الأمد، صحيح أن الاحتلال قد يمنع حافلات تقلّ مرابطين من فلسطينيي 48 في طريقهم للقدس لتهدئة الأحداث، لكنه في الوقت نفسه سيخلق شعورًا عامًا بأن إسرائيل تمنع المسلمين من الوصول للأقصى."

وتكشف هذه المحاكاة الإسرائيلية أن الفلسطينيين عموما، والمقدسيين خصوصا، يتأثرون بشكل كبير بالحملات على شبكات التواصل الاجتماعي، في ضوء الفجوة بين سياسة حكومة الاحتلال الفعلية، وطموحات الحركات اليهودية الراديكالية، مما يوصل رسائل للفلسطينيين بأن الاحتلال ينوي تغيير الترتيبات في المسجد الأقصى استجابة لهذه الحركات، قياسا بما يحصل في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

* * *

الاحتلال يلجأ لخطوات جديدة من أجل التضييق على الأسرى ماليا

ترجمة: - عدنان أبو عامر . موقع عربي21

بات واضحا أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية تضع موضوع الأسرى نصب عينيها من خلال استهدافهم، سواء بتشديد ظروف اعتقالهم من جهة، ومن جهة أخرى حرمانهم من الحصول على مستحقاتهم التعويضية التي يحصلون عليها من السلطة الفلسطينية. وتزعم حكومة الاحتلال أنه حان الوقت لمنعها من دفع هذه المكافآت، من خلال إغلاق الصنبور، وبموجب هذه السياسة، فإنه ما دامت السلطة تكافئ الأسرى، فلن تحصل على أموالها من حكومة الاحتلال. وقد جرت العادة لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن يصدر وزير الحرب في نهاية كل عام تقريرًا يحدد المبلغ الذي دفعته السلطة للأسرى خلال العام، وبعد الموافقة على التقرير من قبل مجلس الوزراء السياسي الأمني، يتم تجميد المبلغ الذي حدده الوزير من أموال الضرائب.

اتهم الضابط المحامي موريس هيرش رئيس القسم القانوني في معهد مبات للاتصالات، والذي خدم 20 عامًا في

النيابة العسكرية للاحتلال، رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت ووزير الحرب بيني غانتس بأنهما قررا، ضخ قرابة 200 مليون دولار، لموازنة السلطة الفلسطينية التي عانت من أزمة مالية، مع أن الأمر لا يقتصر على غانتس وحده، لأنه بعد سن قانون مكافحة الإرهاب في 2016، أدركت البنوك الإسرائيلية أن هناك مشكلة خطيرة، بموجبها تم اختراق النظام المصرفي الفلسطيني بالكامل، واستخدامه كقناة لصرف مستحقات الأسرى. وكشف في مقال نشره **موقع ميدا** أن "البنوك الإسرائيلية اتصلت بالحكومة، وأعلنت اعتزامها التوقف عن تقديم الخدمات للجهاز المصرفي الفلسطيني، مما حدا بحكومة الاحتلال لاتخاذ قرار بإنشاء شركة حكومية إسرائيلية كي تستمر بتقديم الخدمات المصرفية وخدمات المقاصة للنظام المصرفي التابع للسلطة الفلسطينية، لكن المشكلة أن أنشطة هذه الشركة ستؤدي لانتهاك قانون مكافحة "الإرهاب.""

وزعم أنه "إذا كانت الحكومة الجديدة تنوي فعلاً محاربة سياسة السلطة الفلسطينية بوقف مستحقات الأسرى، فإن المطلوب إجراء تغيير في التصور، بحيث لا تقبل الحكومة بعد الآن بالوضع القائم، من خلال القيام بسلسلة من الخطوات الأساسية، أولها إبلاغ السلطة باتخاذ عدد من الإجراءات الواضحة الجديدة، وثانيها المطالبة بالعودة الفورية لجميع الأموال التي ضخها بينيت وغانتس في السلطة الفلسطينية في 2021، وثالثها قيام أجهزة الأمن الإسرائيلية بمصادرة جميع السجلات والوثائق التي بحوزة هيئة الأسرى، ومؤسسة الشهداء، وأي منظمة فلسطينية ذات صلة بالموضوع." وأشار إلى أن "الخطوة الرابعة إغلاق وزير المالية للشركة الحكومية التي تم تأسيسها للالتفاف على قانون مكافحة الإرهاب، وإذا لم يؤد كل هذا للقضاء على مكافآت الأسرى، فعلى الحكومة الإسرائيلية الذهاب للخطوة الخامسة بأن تعلن وقف التحويل نهائياً للسلطة الفلسطينية، وزيادة الضغط عليها، والسعي للأبد من أجل القضاء التام على هذه المكافآت."

ليست المرة الأولى التي يحرض فيها الإسرائيليون على المستحقات المالية للأسرى، فقد سبق للكنيست قبل سنوات التصويت على مشروع قرار لخصم هذه المستحقات من أموال المقاصة التي تحولها إسرائيل لموازنة السلطة الفلسطينية، وتحويل هذه المبالغ المالية لصندوق مالي خاص بالقتلى الإسرائيليين في عمليات المقاومة. وفي الوقت ذاته، ورغم الاعتبارات التي يقدمها الإسرائيليون في تحريضهم على تقليص أموال السلطة الفلسطينية بسبب دفعها مستحقات الأسرى، فإن أوساط الحكومة قد تستمر بتحويل الأموال للسلطة، ربما بضغط من الولايات المتحدة، سواء لاعتبارات الأمن القومي أو العلاقات الخارجية، في ظل احتجاجات أوروبية متوقعة، مما يعني احتمالية خضوع الاحتلال لهذه الضغوط، واستمراره بتحويل الأموال للسلطة.

* * *

كان 11: كوخافي ينتقد تعيين وزير آخر في وزارة الجيش ويحذر من نقل مسؤولية "حرس الحدود" إلى بن غفير

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

مع اقتراب نهاية مهامه، انتقد رئيس الأركان في كيان العدو أفيف كوخافي اليوم الجمعة تعيين وزير آخر في وزارة الجيش إلى جانب وزير الجيش، وحذر في الوقت نفسه من نقل المسؤولية عن قوات ما تعرف بحرس الحدود إلى بن غفير.

وقال كوخافي خلال سلسلة لقاءات نشرتها وسائل إعلام العدو: "لا يمكننا العمل عندما يكون هناك وزيران يعطيان أوامر للجيش، نحن نتلقى أوامر فقط من وزير الجيش، هو وحده الذي يعطي الأوامر لرئيس الأركان ومن هناك يصدر رئيس الأركان الأوامر لقادته." وأضاف أن "الإدارة المدنية هي هيئة عسكرية تدير النشاط نيابة عن الحكم العسكري المفروض في الضفة الغربية وفصلها والمنسق عن الجيش سيؤدي إلى ضرر سياسي وميداني كبير."

وفي تحذيره لكوخافي من نقل المسؤولية عن "حرس الحدود" إلى بن غفير، قال "إن جنود حرس الحدود تابعون للشرطة وهي تعمل في منطقة الضفة الغربية وستبقى تحت مسؤولية قائد المنطقة من الجيش." واعتبر كوخافي الطريقة التي تم نقل فيها "حرس الحدود" من الضفة إلى مدن ال 48 خلال معركة سيف القدس أنه لو تم اعتمادها بشكل كامل فإنها ستؤثر على القوى النظامية والجهوزية للحرب، حيث سيضطر الجيش إلى نقل المزيد من الاحتياط أو القوات النظامية لملء الفراغ التي تركته "حرس الحدود" إضافة للعبء الكبير الذي سيفرض في الضفة الغربية على قوات الجيش.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: نواب ومدعون عامون سابقون يحذرون من خطر خطة الحكومة لإصلاح جهاز القضاء

مستشارون قانونيون ومدعون عامون كبار يهاجمون خطة الإصلاح الشامل المقترحة؛ والنائبة العامة بهاراف-ميارا تقول إن رئيس الوزراء ينشر إدعاء كاذبا بأنها سعت إلى تلفيق تحقيقات ضد أعضاء في الائتلاف

في خطوة غير مسبوقة، وقع جميع النواب العامين والمدعين العامين منذ عام 1975 تقريبا على رسالة نُشرت يوم الخميس انتقدوا فيها خطة الحكومة لإجراء إصلاح شامل في الجهاز القضائي، وقالوا إن الخطة "تهدد بتدمير نظام العدالة." ومن بين الموقعين على الرسالة، النائبان العامان السابقان أفيحاي ماندلبليت، ويهودا فاينشتاين؛ رئيسا المحكمة العليا المتقاعدان أهارون باراك، وأوريت بينيش؛ وقضاة المحكمة العليا المتقاعدون يتسحاق أمير، إلياكيم روبنشتاين، ميني مزوز، عدنا أربيل، وميخائيل بن يائير.

وجاء في الرسالة "نحن، الذين عملنا كنواب وكمدعين عامين منذ عام 1975 وحتى وقت قريب، شعرنا بالصدمة لسماع خطة وزير العدل ياريف ليفين لتغيير في النظام القضائي. نحن مقتنعون بأن هذه الخطة لا تبشر بتحسين النظام، وإنما تهدد بتدميره".”تقترح الخطة تغييرا في طريقة تعيين القضاة، بالتالي تحويل المحكمة العليا من مؤسسة مستقلة تحكم دون خوف ودون تحيز إلى هيئة شبه سياسية سيُشتبه في استخدامها للقانون بطريقة متحيزة لصالح الحكومة؛ يحد ذلك بشكل كبير من سلطة المحكمة في ممارسة انتقاد فعال للحكومة حتى لا تسيء استخدام سلطتها؛ ويسمح للأغلبية الائتلافية بإضفاء الشرعية على أي عمل للحكومة، بغض النظر عن مدى خطئه أو ضرره، عن طريق بند التجاوز؛ وقد يعرقل عمل المستشارين القانونيين للوزارات كحراس مهمتهم التحذير من القرارات غير القانونية." وخلصت الرسالة إلى أن "إنجازات المحكمة العليا، التي دفعت المجتمع إلى الأمام واستفاد منها الجميع، أصبحت الآن في خطر شديد. لهذا السبب ندعو الحكومة إلى الانسحاب من الخطة المنشورة، ومنع إلحاق ضرر جسيم بالنظام القضائي وسيادة القانون، من أجل الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وفق القيم الواردة في وثيقة الاستقلال."

نشر ليفين مشاريع قوانين مساء الأربعاء من شأنها تفعيل برنامجه المتطرف لإعادة تشكيل النظام القضائي والحد بشكل صارم من سلطة محكمة العدل العليا للمراجعة القضائية على تشريعات الكنيست والإجراءات التنفيذية. وستمنح عملية الإصلاح الشاملة الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، وتحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، وتمكن الكنيست من إعادة تشريع القوانين التي تمكنت المحكمة من إلغائها بأغلبية 61 عضو كنيست فقط. وقال مسؤولون في الإئتلاف إن الحكومة تهدف إلى تمرير مجموعة التشريعات لتصبح قانونا بحلول نهاية مارس.

أثارت المقترحات، التي أوضحها ليفين جزئيا الأسبوع الماضي، معارضة شرسة لدى جزء كبير من الجمهور، والعديد من رجال القانون وأحزاب المعارضة الذين يجادلون بأن الإصلاح سيزيل جميع الضوابط على سلطة الحكومة ويعرض للخطر حقوق الأقليات والعناصر الأضعف داخل المجتمع. ومن المقرر أن ينظم المحامون في جميع أنحاء البلاد إضرابا لمدة ساعة بعد ظهر يوم الخميس، مع التخطيط لتنظيم مظاهرات أمام المحاكم. ومن المتوقع أن تلقي كل من رئيسة محكمة العدل العليا إستر حايوت والنائبة العامة غالي بهاراف-ميارا كملة أمام مؤتمر قانوني في جامعة حيفا. بحسب تقارير إعلامية عبرية، من المتوقع أن يكون خطاب حايوت الذي ستلقيه مساء الخميس بشأن الإصلاحات لاذعا.

في غضون ذلك، ردت بهاراف-ميارا على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الخميس لنشره على "تويتر" ادعاء بأنها كانت تحاول تلفيق قضايا فساد ضد أعضاء في الحكومة. وقال متحدث باسم النائبة العامة "نحن نأسف على حقيقة أن رئيس الوزراء اختار نشر أخبار كاذبة."

يوم الأربعاء أعاد نتنياهو نشر لقطة شاشة من تقرير للقناة 14، وهي وسيلة إعلام يمينية يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها بوق دعائي لرئيس الوزراء. وزعم التقرير أن بهاراف-ميارا قد اتصلت برئيس وحدة الفساد في الشرطة لتسأله عن سبب عدم وجود تحقيقات جارية ضد الإئتلاف، وأنها كانت "تحاول بوضوح تلفيق قضايا". ظهرت هذه المزاعم على القناة 14 فقط. ولقد دخلت بهاراف-ميارا بالفعل في صدام مع الإئتلاف الجديد بشأن تغييرات تشريعية جذرية تعتزم الحكومة الجديدة سنها. ولقد طالب بعض أعضاء حزب "الليكود" الذي يتزعمه نتنياهو بإقالتها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عضو كنيست من الليكود يبلغ المبعوث الأمريكي أن إسرائيل ستواصل الضغط من أجل التوسع الإستيطاني

بقلم جيكوب ماغيد

قال عضو الكنيست من حزب "الليكود"، يولي إدلشتين، للسفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نايدس يوم الأربعاء أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تخطط لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، على الرغم من اعتراضات إدارة بايدن.

قال إدلشتين في بيان عقب لقائه مع نايدس، مشيرا إلى الضفة الغربية باسمها التوراتي: "لقد عبرت للسفير عن موقفي الواضح بشأن الحاجة إلى البناء في مناطق الاستيطان [اليهودي] في يهودا والسامرة." عشت في كتلة عتصيون 28 عاما... العائلات هناك تنمو ولا يمكن إيقاف حياتها. يجب أن يستمر البناء"، أضاف إدلشتين، الذي يرأس أيضا لجنة الشؤون الخارجية والدفاع رفيعة المستوى في الكنيست. وقد لا يكون إدلشتين من يضع سياسة الاستيطان الإسرائيلية، لكنه جزء من تحالف يدعم توسيع الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية بشدة. المبادئ التوجيهية لدولة حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الجديدة هي أن للشعب اليهودي "حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، بما في ذلك الضفة الغربية. كما وقع الليكود اتفاقيات ائتلافية تتعهد بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وضم أجزاء كبيرة من الضفة. لكن البند الأخير يعتمد على موافقة نتنياهو، ولا يتوقع اعتماده رسميا في ظل رغبة رئيس الوزراء في التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية، التي تعارض السياسة المثيرة للجدل. لكن من المرجح أن تثير خطط تعزيز البناء في المستوطنات غضب إدارة بايدن، التي عارضت مرارا مثل هذه التحركات.

يوم الثلاثاء، قال نايدس لقناة "كان" العامة إن نتنياهو يتفهم موقف الولايات المتحدة الذي يدعم "الحفاظ على رؤية حل الدولتين على قيد الحياة"، بالإضافة إلى معارضتها لـ"إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية والتوسع الاستيطاني الهائل."

وخلال اجتماع الأربعاء أيضا، قال إدلشتين إنه ناقش مع نايدس التهديد النووي الإيراني. "اتفقنا على أن أهم قضية هي القضية الإيرانية، وعبرنا عن التزامنا المتبادل بمعالجة وإدارة هذه الأزمة الحادة." وقال أنه أخبر نايدس أن إسرائيل لا تزال ملتزمة بالوضع الراهن في الحرم القدسي. ودعا إلى توبيخ السلطة الفلسطينية لإصدارها ادعاءات عكس ذلك.

وانتقد نايدس الأسبوع الماضي الحكومة الإسرائيلية بعد أن قام وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير بزيارة الموقع. وقال السفير في بيان حينها إنه "كان واضحا للغاية في المحادثات مع الحكومة الإسرائيلية بشأن مسألة الحفاظ على الوضع الراهن في المقدسات في القدس. وأن الإجراءات التي تمنع [الحفاظ على الوضع الراهن] غير مقبولة." إلا أنه تبنى نبرة مختلفة يوم الثلاثاء، قائلا إن نتنياهو "قال مرارا إنه لن يسمح بتغيير الوضع الراهن في الحرم القدسي. ونحن لا نشكك بكلامه." ولم يرد نايدس على الفور على طلب للتعليق على اجتماعه مع إدلشتين، ولم يصدر مكتبه بيانا بخصوص الاجتماع.

يوم الأربعاء أيضا، أجرى نتنياهو أول مكالمة هاتفية له منذ عودته إلى رئاسة الوزراء مع نظيره الهندي ناريندرا مودي. وهنأ مودي نتنياهو على إعادة انتخابه، وأكد الجانبان على أهمية التعاون بين البلدين، بحسب بيان صادر عن مكتب نتنياهو. وذكر البيان أن الاثنين اتفقا على الاجتماع قريبا دون الخوض في التفاصيل. وفي وقت سابق اليوم، تحدث نتنياهو أيضا مع رئيس الوزراء الهولندي مارك روته. وقال مكتب رئيس الوزراء إن الجانبين اتفقا على دفع الحوار المشترك بين الحكومتين الهولندية والإسرائيلية.

وفي غضون ذلك، التقى وزير الخارجية إيلي كوهين مع اللورد طارق أحمد، وزير المملكة المتحدة لشؤون منطقة الشرق الأوسط. وأشاد كوهين وفقا لوزارة الخارجية بالمملكة المتحدة على عزمها إضافة الحرس الثوري الإسلامي الإيراني إلى قائمة الإرهاب، واصفا ذلك بـ"رسالة واضحة إلى نظام الإرهاب الإيراني." وشدد كوهين، الذي تحدث عبر الهاتف مع وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي يوم الثلاثاء، على أهمية التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع لندن.

وقال أحمد إنه كرر دعم بريطانيا لحل الدولتين، وناقش التهديد الإيراني والغزو الروسي لأوكرانيا و"اتفاقات إبراهيم."

* * *

الاحتلال يواصل تهويد الخليل.. والمنطقة "ج" على أجندة الاستيطان

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

يواصل الاحتلال الإسرائيلي العمل على خطة تهويد مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، عبر نهب الأراضي، والاستيلاء على العقارات، وتوسيع المستوطنات. وأكدت صحيفة" هآرتس "العبرية في تقرير لها، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، "تعمل على نقل آلاف الدونمات في الضفة الغربية وعشرات العقارات في الخليل إلى يهود"، زاعمة أن "هؤلاء اليهود كانوا يملكونها قبل 1948 أو إلى ورثتهم ." وذكرت أن "الاتفاق الائتلافي بين "الليكود" و"الصهيونية الدينية"؛ نص على أن الحكومة ستأمر قائد المنطقة الوسطى بتغيير تشريع عسكري، الذي سيمكن من نقل العقارات من يد المسؤول عن أملاك الحكومة في الإدارة المدنية إلى يد "أصحابها الأصليين"، وهذه الخطوة تسهل توسيع المستوطنات والسيطرة على عقارات تم تأجيرها للفلسطينيين ." وبحسب المعطيات التي وصلت إلى حركة "السلام الآن" وجمعية "بمكوم"، تبلغ مساحة الأرض 13 ألف دونم، إضافة إلى 70 عقارا في الخليل، وتتركز هذه الأراضي في الخليل وشمال القدس المحتلة، وجزء منها يوجد في مناطق "ب"، وهذه الأراضي والعقارات يديرها المسؤول عن "الأملاك الحكومية" في الإدارة المدنية، وهي تعتبر "أراضي عدو"، علما بأن الأردن التي حكمت في الضفة ما بين 1948-1967 قامت بتأميم هذه العقارات تحت العنوان نفسه ."

ونوهت الصحيفة، إلى أن "سياسة حكومات إسرائيل منذ التسعينيات، أنه يجب عدم إعادة هذه الأملاك لأصحابها، وأن مكانتها يجب أن تتضح في إطار اتفاقات سلام مستقبلية ."

وألمح مصدر من أوساط المستوطنين، إلى أن الجمعيات الاستيطانية التهويدية تستغل بعض "العيوب" في عملية التسجيل التي قامت بها الأردن من أجل إلغاء هذه الحالة، حتى إن القاضية في المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس المحتلة، حايا زندبرغ، كتبت أنه "في بعض الحالات على مدى السنين، خصصت إسرائيل مثل هذه الأراضي لصالح بناء المستوطنات ."

كما أوضح مصدر رفيع في أوساط المستوطنين لـ"هآرتس"، أن "نية نقل الملكية، يمكن أن تكون مرتبطة أيضا بخطة الدولة لإقامة 70 وحدة سكنية لليهود في "سوق الجملة" في الخليل، والأردن في الفترة التي حكم فيها، قام بتأجير هذه المنشأة لبلدية الخليل بصفة مستأجر محمي، التي تم الحفاظ عليها حتى بعد الاحتلال الإسرائيلي، وبعد المذبحة الإسرائيلية في الحرم الإبراهيمي عام 1994، تم الإعلان عن المنطقة كمنطقة عسكرية مغلقة، والتجار الذين استأجروا المباني من البلدية لا يسمح لهم بدخولها، ومنذ ذلك الحين يتم تمديد الأمر العسكري ."

في كانون الأول/ديسمبر 2019، أمر وزير الأمن في حينه، نفتالي بينيت، بالبدء في إجراءات "تخطيط الحي اليهودي الجديد في المنشأة، وبعد ذلك الإدارة المدنية التابعة للجيش، توجهت لبلدية الخليل للحصول على

موافقتها على هدم المنشأة لأنها مستأجرة محمية، لكن البلدية رفضت ذلك ." وحذر المحامي سامر شحادة، ممثل بلدية الخليل في القضية، من تطبيق المخطط الإسرائيلي المذكور والسيطرة على الأرضي والعقارات؛ لأن ذلك "يمس بحقوق الفلسطينيين"، مؤكدا أن "المسؤول عن الأملاك الحكومية، لا يمكنه العمل حسب رغبته، وهو يخضع لقواعد الإدارة السليمة ورقابة المحكمة العليا وذريعة المعقولية التي تريد الحكومة الآن إلغاءها ." ونبه إلى أن "بعض الفلسطينيين يعيشون في هذه العقارات بصفة مستأجر محمي، وهذا أمر يثير صعوبة في إخلائهم في حال تم الدفع قدما بهذه الخطة ."

يذكر، أن المحكمة العليا الإسرائيلية، رفضت في 2011 التماسا قدمه يهود، أرادوا أن يسترجعوا عقارات في الخليل كانت بملكيتهم (وفق زعمهم) قبل 1948، وقررت المحكمة بأنه لا يحق لهم الحصول على تعويض عنها ."

استهداف المنطقة "ج "

في سياق متصل، يشير الاستهداف الإسرائيلي المتزايد للمنطقة "ج" في الضفة الغربية لخطورة سياسة الحكومة اليمينية إزاءها، مما يجعلها ذات عامل حاسم في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، أو فرض الأمر الواقع عليهم، وهو ما تسعى إليه الحكومة الحالية، وفق الخطوات المتراكمة التي تنتهجها وزاراتها المختلفة.

كشف إليشع بن كيمون مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت لشؤون الاستيطان، أن "الحملة الحكومية الإسرائيلية على مناطق "ج" يسلط الضوء على أنها في أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين، ستكون هذه المسألة نقطة البداية من خلال الوضع القائم على الأرض، لاسيما وأن السنوات القادمة إلى حين الاتفاق مع الفلسطينيين، إذا تم التوصل إليه، سوف تكون سنوات من الصراع على الأرض، بحيث إن كل من يدير السيطرة على أكبر عدد ممكن من الأفدنة، من الفلسطينيين والإسرائيليين، سوف يربح المواجهة." وأضاف في تقريره أن "الصراع على المنطقة "ج" هي في أساسها قصة أرقام، فمساحتها الإجمالية 3.5 مليون دونم، تشكل 60% من جميع مناطق الضفة الغربية، ويعيش فيها 490 ألف مستوطن على مساحة تقارب 62 ألف دونم، و250 ألف فلسطيني على أكثر من 100 ألف دونم، وفي ضوء شكاوى الفلسطينيين من أن تصاريح البناء الإسرائيلية لا ترضيهم، فإن معدل الزيادة في مخالفاتهم البنائية يزيد بأضعاف عن المخالفات المنسوبة للمستوطنين، لأن الاحتلال يتساهل معهم، بعكس تشدده مع الفلسطينيين ."

ونقل عن جمعية "ريغفيم" الاستيطانية أن "هناك 80 ألف مبنى فلسطيني غير قانوني، فيما سعى المستوطنون لصياغة معادلة بموجبها يمكن لعددهم القليل امتلاك الكثير من الأراضي، وتوصلوا إلى فكرة المزارع الزراعية، تم وضع إجراء خاص بوزارة الحرب، وفي السنوات الأخيرة تم نشر المزارع، بحيث تسيطر عائلة واحدة وعدة أولاد على مئات الدونمات من المراعي، رغم استهدافهم بعمليات فلسطينية، وإضرام النار في 450 دونما، مما يعني أننا أمام تدمير زراعي حرفيّا." وأشار إلى أن "عملية الطعن الأخيرة تضاف لعدة هجمات مماثلة حصلت بعدة مزارع في السنوات الأخيرة، وهذا هو النمط من العمليات التي تشهدها أراضي

المنطقة "ج"، حيث يأتي المسلحون الفلسطينيون للمزارع غير المحصنة والآمنة دائما، ويحاولون زرع الرعب بين المستوطنين، الذين لن يكونوا قادرين في ضوء هذه الهجمات على تجنيد مزيد من العائلات لهذه المهام الزراعية، بل إنهم سيغادرون المنطقة ."

صحيح أن الحكومة اليمينية الحالية تتحدث عن أراضي المنطقة "ج"، وتتعامل أجزاء كثيرة من اتفاقيات التحالف بين مكوناتها مع هذه المعارك على النفوذ فيها، ويتعلق الأمر بإضافة المعايير والميزانيات، وترتيب مختلف للأولويات، لكن حتى الآن توجد فوضى حقيقية؛ لأنها تعمل في هذه المناطق حسب الحالة المزاجية، فلا توجد خطة منظمة، ولا سياسة استراتيجية، ولا رؤية للمستقبل، ويتم تنفيذ أي تطبيق دائما ردا على شيء آخر. مع العلم أن ما يقوم به فتيان التلال من عمليات إرهابية ضد الفلسطينيين، تكتفي الحكومة بإزالة بؤرة استيطانية لهم، دون ملاحقة قانونية وأمنية مكثفة، في الوقت الذي تزيد فيه من انتقاداتها للبناء الفلسطيني في ذات المنطقة "ج" بزعم أنه غير قانوني، لاسيما وأن الإدارة المدنية هي المسؤولة عن ذلك، ويديرها الوزير المتطرف بيتسلئيل سموتريتش، الذي ينفذ سياسة عدوانية غير مسؤولة، للحفاظ على أكبر عدد ممكن من مصالح المستوطنين، من خلال خطة طويلة الأمد بأهداف إنفاذ واضحة للسنوات القادمة.

* * *

اتفاق بين "نيويورك المالي" والاحتلال يسمح لشركات المستوطنات بالتداول

ترجمة: باسل درويش . موقع عربي21

نشر موقع" ذي انترسيبت "تقريرا أعده دانيال بوغاس لو قال فيه إن سوق نيويورك للأوراق المالية سيقيم شراكة مع سوق إسرائيل للأوراق المالية، بشكل يسهل للشركات الأمريكية التعامل مع شركات تدعم الاحتلال وتنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني. وجاء في التقرير " أن سوق الأوراق المالية في نيويورك وقع بداية شهر كانون الأول/ديسمبر على مذكرة تفاهم من أجل البدء في إدراج مزدوج للأوراق المالية مع نظيره الإسرائيلي، ببورصة تل أبيب، مما سيزيد من فرص استثمار الشركات الأمريكية في شركات إسرائيلية مرتبطة بالاستيطان في الضفة الغربية. وأشار إلى أن التحرك سيسمح للمستثمرين الأمريكيين بالاستثمار في شركات بناء مثل أشتروم المدرجة حاليا في بورصة تل أبيب وكذا في قاعدة بيانات مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي أدرجها ضمن 100 شركة مرتبطة بالاستيطان في الضفة الغربية.

ولكي تدرج الشركة، فعليها التعامل من خلال توفير المعدات المستخدمة لتدمير الأصول الفلسطينية مثل المزارع والممتلكات وتوفير النقل والمرافق وأي دعم مالي لتوسيع المستوطنات والحفاظ عليها. وتدير أشتروم إضافة إلى هذا محاجر في الضفة الغربية وساعدت على بناء المستوطنات في الضفة الغربية والمنشآت العسكرية والسجون في الأراضي المحتلة بحسب الموقع. وحسب التقرير فهناك عشرات الشركات العاملة في

مجالات تتراوح ما بين الإتصالات والبناء والطاقة المتجددة مدرجة في قاعدة البيانات التي أعدتها الأمم المتحدة في بورصة تل أبيب. وتضم أيضا أكبر البنوك الإسرائيلية، وشركة الطاقة والبنى التحتية، وديليك، والتي تعد واحدة من كبرى الشركات في إسرائيل. وبعيدا عن الإدراج المزدوج، فإن مذكرة التفاهم الموقعة، تحدثت عن تطوير محتمل لصناديق تجارية ومالية ومؤشرات وإدارة مالية وتعاونية وبيئية واجتماعية.

وفي الوقت الذي أدرجت فيه معظم الشركات في قاعدة البيانات التابعة للأمم المتحدة، هي إسرائيلية إلا أن هناك عددا من الشركات الأمريكية مدرجة في القائمة بما فيها إيربي أن بي وتريب أدفايزر وإكسبيديا وجنرال ميلز.

وهذه الشركات مدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية وناسدق. وستمنح المذكرة الشركات الإسرائيلية فرصة لتوقيع اتفاقيات تجارية مع المستوطنات غير الشرعية وتعزز من الإدراج في بورصة تل أبيب من خلال الدعم المؤسساتي وحجم سوق نيويورك للأوراق المالية. وقال مدير السوق، لين مارتن في بيان صحافي: "سيمنح بحثنا عن الإدراج المزدوج المستثمرين فرصا للتعامل مع الشركات المدرجة والنشاط الاقتصادي في السوقين، ولم يكن رأس المال العالمي مهما كما هو اليوم ونتطلع لإظهار أن السوقين يستطيعان الإنجاز عندما يعملان معا."

ويعلق الكاتب أن الإدراج المزدوج ليس ابتعادا عن القطاع المال العادي، فقد دخلت بورصة تل أبيب في اتفاقيات مع بورصة تورنتو قبل مذكرة التفاهم مع نيويورك.

وقال البرفسور روبرت هوكيت، أستاذ القانون المالي والاقتصادي بجامعة كورنيل: "التأطير الضيق لهذا هو خبر جيد لنا لمن يقلقون على دمج اليمين الإسرائيلي المتطرف والأسلوب العالمي للرأسمالية العالمية." وأضاف أن "سوق نيويورك للأوراق المالية هو أكبرها" و"الأكثر تبادلا من الناحية التجارية وبهذا المعنى أضخم سوق مالي وأي شركة في بورصة تل أبيب ستحصل على منفذ وأكثر من أي وقت مضى."

ورغم موقف إدارة جو بايدن من المستوطنات وخطة الأمم المتحدة لتوسيع قاعدة البيانات في الشهر الماضي، إلا أن الولايات المتحدة تحاول الضغط على مكتب حقوق الإنسان للتخلي عن خطة توسيع القائمة. وأخبر دبلوماسيان أمريكيان، أحدهما السفيرة الأمريكية لمجلس حقوق الإنسان ميشيل تايلور سفير إسرائيل بأنهم يضغطون على مسؤول حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تيرك، لعدم إضافة مزيد من الشركات لقاعدة البيانات في الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه سوق نيويورك للأوراق المالية وبورصة تل أبيب عن التعاون، سيطر تحالف من المتطرفين على الكنيست وشكله بنيامين نتنياهو في محاولة منه للهروب من القضايا القضائية التي تلاحقه. ولم يخف التحالف المتطرف نيته في ضم الضفة الغربية وبدأ عمليات استفزاز فظيعة ضد الفلسطينيين. وتشير اللغة المستخدمة من التحالف إلى أن "اليهود لهم حق طبيعي في أرض إسرائيل" و"في ضوء معتقداتنا في هذا الحق المذكور، فسيقود رئيس الوزراء جهود تشكيل وتنفيذ سياسات في إطار فرض السيادة على يهودا والسامرة" أو الضفة الغربية.

وتعهد وزير السياحة الجديد بزيادة جهود جذب السياحة إلى المناطق المحتلة واصفا فلسطين بأنها "توسكاني المحلية لنا". وقال الكاتب إن إمكانية إنشاء منتجات إدارة بيئية واجتماعية كما في إعلان الإدراج المزودج جاءت بعد ضغوط لتجاهل انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وتأثيرها على الإستثمارات. وفي تشرين الأول/أكتوبر استسلمت الخدمات المالية العملاقة مورينغ ستار للضغوط من رابطة مكافحة التشهير الصهيونية الأمريكية واللجنة اليهودية الأمريكية والمنظمة النسوية اليهودية لكي تحذف من شروط تعاملها انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين. والتزمت الشركة بحذف رادار حقوق الإنسان من خدمتها ولم تعد تتعامل مع قائمة الأمم المتحدة المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. ويقول الكاتب إن منتجات الإدارة الإجتماعية والبيئية في مذكرة الإدراج المزدوج ستعكس نموذج جي لينز، وهو صندوق استشاري استثماري وتملكه رابطة مكافحة التشهير التي قادت الإتهامات ضد مورنينغ ستار وأنها معادية للسامية .

* * *